مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٦١٤

الاثنين، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تفروف	(بلغاريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسى	السيد لافروف
	أيرلندا	السيد راين
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبه
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيد لفيت
	الكاميرون	السيد بيلينغا – إيبوتو
	كولومبيا	السيد بالديبيسو
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد كولبى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمى غرينستوك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة (S/2002/1055)

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة (S/2002/1056)

02-59937 (A)
0259937

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة (S/2002/1055)

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية (S/2002/1056)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن، إسرائيل، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، البحرين، بنغلاديش، تركيا، تونس، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، جنوب أفريقيا، الدانمرك، السودان، قطر، كوبا، ماليزيا، مصر، المملكة العربية السعودية، الهند، يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد لانكري (إسرائيل) مقعدا إلى طاولة المجلس؛ وشغل الأمير زيد بن رعد زيد الحسين (الأردن)، والسيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد خالد (باكستان)، والسيد بوعلاي (البحرين)، والسيد شودري (بنغلاديش)، والسيد بامير (تركيا)، والسيد مجدوب (تونس)، والسيد البعلي (الجزائر)، والسيد دوردة (الجماهيرية العربية الليبية)، والسيد كامالو (جنوب أفريقيا)، والسيدة لوي (الدانمرك)، والسيد عروة (السودان)، والسيد الناصر (قطر)، والسيد رودريغز باريّا (كوبا)، والسيد حسمي (ماليزيا)، والسيد أبو الغيط (مصر)، والسيد شبكشي (المملكة العربية السعودية)، والسيد نامبيار (الهند)، المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2002/1058، ونصها كما يلي:

"وفقا للممارسة المتبعة في السابق، يشرفني أن أطلب من مجلس الأمن أن يوجه الدعوة إلى المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة للمشاركة في جلسة المجلس التي ستعقد يوم الاثنين، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، بشأن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس".

وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين إلى المشاركة في الجلسة، وذلك وفقا للنظام الداخلي المؤقت للمجلس وجريا على الممارسة المتبعة في هذا الشأن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء علي دعوة من الرئيس، شغل السيد القدوة (فلسطين) مقعدا إلى طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس اليوم استجابة للطلبين المتضمنين في رسالة مؤرخة ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة ورئيس المجموعة العربية، الوثيقة S/2002/1055،

ومذكرة شفوية مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية، الوثيقة S/2002/1056.

معروض على أعضاء المجلس أيضا رسالة مؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة (S/2002/1049)، ورسالة مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة (S/2002/1052).

وأرحب بالأمين العام السيد كوفي عنان، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): قبل أقل من أسبوع، اجتمعت اللجنة الرباعية في هذا المبنى واتفقت على ضرورة وضع دليل تفصيلي بغية التوصل إلى تسوية دائمة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وافقنا على أن من الضروري، بل ومن الملح للفلسطينيين أن يتخذوا كل الخطوات الممكنة لتحسين الأمن عن طريق الإنهاء الفوري للعنف والإرهاب. ولكننا وافقنا كذلك على أنه يجب أن يجري ذلك في إطار خطة شاملة لا بد أن تُعالج الأبعاد السياسية والاقتصادية والإنسانية والمؤسسية لهذه المشكلة.

ووافقنا أنه يجب أن تتضمن الخطة تحديدا للخطوات المتبادلة التي يجب على الطرفين اتخاذها في كل مرحلة من ثلاث مراحل في إطار آلية رباعية تتولى رصد وتقييم تقدم كل طرف على أساس معايير محددة تتوج بالتفاوض حول إيجاد تسوية نهائية وشاملة بحلول عام ٢٠٠٥.

ووافقنا، بإيجاز، على الحاجة إلى عملية دافعها الأداء والأمل في نفس الوقت. وهذه الصلة ضرورية ولا يمكنني أن أفرط في التأكيد عليها. نعم، نحن بحاجة إلى الأداء. ولكن يجب أن يكون هناك أمل أيضا. فبدون أمل لن يكون هناك أداء.

لذلك، وبعيدا عن تحقيق الخطوات الأولى صوب تنفيذ رؤية اللجنة الرباعية، فإن الأحداث التي جرت في الأيام القليلة الماضية تمثل خطوة مأساوية في الاتجاه المعاكس. وحتى الأسبوع الماضي، كانت هناك ستة أسابيع من الهدوء النسبي في إسرائيل نفسها، إلا أنه أثناء نفس الفترة في الأراضي المحتلة، قتل ٥٤ فلسطينيا على الأقل في عمليات عسكرية إسرائيلية. وبعد ذلك، وفي ظرف ثلاثة أيام، من ١٧ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر، شهدنا قنبلة تنفجر في مدرسة فلسطينية وهجمتين انتحاريتين جديدتين دبرتا ضد مدنيين إسرائيليين داخل إسرائيل.

وقد ذكرت مرارا وتكرارا أن هذه العمليات مقززة أخلاقيا وأكرر ذلك اليوم. وكل مرة يكون فيها من الواجب ذكر هذه الكلمات، يُصبح من الجدير تكرارها بمزيد من التجهم. ويجب إدانة هذه الأعمال بسبب الخسائر التي لا مبرر لها أبدا في الأرواح والألم والبؤس التي تسببهما للأبرياء، وكذلك لأنها تزيد من تقويض آفاق التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة. إنها تحبط مباشرة ذلك الأمل الذي وافقت عليه اللجنة الرباعية بوصفه دافعا جوهريا للتقدم السياسي.

ومرة أخرى، أحث جميع الفلسطينيين، وبخاصة قادة جميع الفصائل السياسية، على نبذ آلة الإرهاب الذميمة هذه على نحو واضح لا رجعة فيه الآن وإلى الأبد.

وفي الأسبوع الماضي، اعترفت اللجنة الرباعية بشواغل إسرائيل الأمنية المشروعة وكررت طلبها بإيقاف الهجمات الإرهابية نهائيا. كما كررت مطالبتها السلطة الفلسطينية بالعمل مع الولايات المتحدة ومع الشركاء الإقليميين لإصلاح الخدمات الأمنية ومكافحة الإرهاب.

ولكن كيف يمكن للفلسطينيين أن يستجيبوا إلى هذه الدعوة إذا كان ما تبقى من الهياكل المدنية والأمنية للسلطة

الفلسطينية – التي تقوضت بالفعل إلى حد كبير – يجري تدميره في الوقت الحالي؟ من المؤكد أن هذا التدمير لن يُسفر إلا عن تقويض إضافي لآفاق تنفيذ الإصلاحات الضرورية وضمان إدخال تحسينات حقيقية في الأداء الأمني للسلطة الفلسطينية.

وبالمثل، فاستمرار تدمير قدرات الوزارات والبلديات على توفير الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء والتعليم سيعوق، بل ويقوض الجهود الرامية إلى الوفاء بالاحتياجات الإنسانية، سواء من جانب المنظمات الفلسطينية أو الدولية. فالمزيد من البؤس لا يُشكل أبدا أساسا للتقدم، أكان على الصعيد السياسي أم الأمني أم الاقتصادي.

واللجنة الرباعية وشركاؤنا العرب في المنطقة يعملون عملا مكثفا مع السلطة الفلسطينية على ضمان تنفيذ الإصلاحات في المجالين الأمني والمؤسسي. ولكن لن يمكننا أن ننجح إلا إذا دعمت حكومة إسرائيل العملية بنشاط بدلا من إعاقتها. والتدمير المنتظم والفعلي لمقر السلطة في رام الله، الذي قتل فيه ١٠ فلسطينيين آخرين يمكن أيضا أن يتسبب في المزيد من عدم الاستقرار السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة. ورغم إعادة فرض حظر التجول في معظم مدن الضفة الغربية، فقد دفع هذا بالفعل إلى حدوث مظاهرات ضخمة في عدد من المدن الفلسطينية، بما فيها رام الله، ونتيجة لذلك تأجلت الجهود الرامية إلى معالجة قضايا الإصلاح الرئيسية.

وهذا أيضا سيقوض آفاق استئناف عملية السلام. ومرة أخرى، أناشد إسرائيل أن تبذل قدرا أكبر من الرعاية لحماية أرواح المدنيين الفلسطينيين وأن تمتنع عن اتخاذ سياسات وإجراءات تُشكل انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة.

ومبعوثي الخاص على اتصال مستمر بكل من الطرفين وقد تكلم مرارا مع الرئيس عرفات وغيره من كبار القادة الفلسطينيين في رام الله. واجتمع صباح اليوم بوزير الخارجية بيريز وهو في رام الله الآن مع أبو مازن، الأمين العام لمنظمة التحرير الفلسطينية. وهو يعمل بتنسيق شديد مع الأعضاء الآخرين في اللجنة الرباعية ومع الأطراف الفاعلة الرئيسية في المنطقة.

إن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لن يُحسم بالقوة العسكرية وحدها، ولا بأي أسلوب من أساليب العنف. فالسياسة القائمة على إجبار الجانب الآخر على الاستسلام سياسة فاشلة. إنها لا تنجح ولن تنجح أبدا، وهي لا تسفر إلا عن المزيد من اليأس. إنها تُضعف المعتدلين وتقوي المتطرفين. وفي نهاية المطاف، لا بد من تحقيق تسوية سياسية بالتفاوض بين الشعبين على أساس متكافئ – تسوية تعيش بمقتضاها الدولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها، كما ذكر هذا المجلس.

فلماذا لا نُحقق ذلك عاجلا بدلا من آجلا؟ كم من المزيد من المئات أو الآلاف يجب أن يلقوا حتفهم، وكم من الألم والبؤس يجب أن يصيبا الأفراد قبل أن يُصبح لدى قادة الجانبين التصور والشجاعة لقبول الأمر المحتم؟

لن يمكن إرساء السلام والأمن الحقيقيين للشعبين إلا عن طريق تسوية ترتكز على هذا الأساس، ولن يمكن أن نقترب من التوصل إلى تسوية على هذا الأساس إلا إذا اتخذنا نهجا شاملا.

ومن الواضح أن ما يُسمى بالنهج المرحلي الذي يُصر على تحقيق الأمن الكامل باعتباره شرطا مسبقا لإحراز التقدم على الجبهات السياسية والإنسانية والمؤسسية قد فشل. ويتعين على إسرائيل أن تفهم أن الأمن الدائم لن يتحقق بدون تسوية سياسية. ولهذا، فحتى أثناء دفاع إسرائيل عن نفسها ضد الهجمات الإرهابية، ينبغي لها أن تتعاون تعاونا فعالا مع اللجنة الرباعية في جهودها بغية التوصل إلى هذه التسوية خلال السنوات الثلاث القادمة.

ويتعين على الفلسطينيين، من جهتهم، أن يفهموا أنه لن تتحقق تسوية بدون أمن دائم لإسرائيل.

وعلى كل من له تأثير على الجانبين أن يحثهما على تقبل تلك الاستنتاجات والعمل بموجبها حتى يتسنى في نهاية المطاف تحقيق السلم والأمن لكلا الشعبين، بوصف ذلك جزءا من تسوية عادلة ودائمة وشاملة في الشرق الأوسط.

ولكنني أخشى أن تظل هذه الرؤيا سرابا بعيدا طالما بقيت شاشات التلفاز - وعقول جميع المعنيين بالأمر - ملأى بمشاهد الموت البشعة والدمار، سواء في شوارع تل أبيب أو في المقاطعة في رام الله.

وقبل أكثر من ٨٠ عاما، كتب الشاعر الأيرلندي العظيم، وليام بتلرييتس، عن فترة زمنية في بلاده عندما

"انهارت الأمور، و لم يعد بإمكان الوسط أن يمسك بالأطراف، ودبت الفوضى الخالصة في العالم ... وفقد خيرة الناس قناعاتهم، بينما سيطرت المشاعر على عقول أسوأ الناس".

واحسرتاه، لقد صدقت تلك الكلمات في أزمنة عديدة وفي أماكن عديدة، وهي تبدو صحيحة تماما بالنسبة للحالة، بين الإسرائيليين والفلسطينيين اليوم.

ولكن فلنعمل على ألا نستسلم لتلك الحالة. ولنساعد الصفوة في كلا الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي من أجل استعادة أحاسيسهم بالسلام وقناعتهم التي قربتهم جدا من إبرام اتفاق بينهم قبل عامين.

ولنقاوم التراجع نحو التخبط في الفوضى. ولنعمل على إعادة بناء الوسط الذي يمكنه أن يصمد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على مشاركته في عمل المجلس اليوم وعلى بيانه.

المتكلم التالي هو المراقب الدائم عن فلسطين. أعطيه الكلمة الآن.

السيد القدوة (فلسطين): سيدي الرئيس، أهنئكم على رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأشكر سلفكم المندوب الدائم للولايات المتحدة الأمريكية على رئاسته للمجلس خلال الشهر الماضي. كما انضم إليكم في الترحيب بالأمين العام السيد كوفي عنان وانتهز الفرصة لأشكره على جهوده المستمرة من أجل تحقيق السلام في المنطقة. ونحن نحثه على الاستمرار في العمل، بما في ذلك مع اللجنة الرباعية.

في يوم الخميس الماضي، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، قامت إسرائيل، سلطة الاحتلال، بإرسال قواتها ودباباتها لإعادة احتلال مجمع مقر الرئيس ياسر عرفات في مدينة رام الله. وقامت قوات الاحتلال بتجريف بعض المنشآت في المجمع ثم قامت بتفجير ما تبقى وبحفر خندق حول البناية المتصدعة والوحيدة الباقية التي يتواجد بها الرئيس مع عدد من المسؤولين والحراس. وقامت بوضع الأسلاك الشائكة حول هذه البناية. وخلال كل ذلك قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي أيضا بإطلاق النار وقصف المنطقة، الأمر الذي أدى إلى مقتل شخص واحد على الأقل وجرح عدد غير معروف بعد، وبالطبع تعريض سلامة الرئيس ومن معه للخطر المباشر. ولفترة أيام لم تتوقف التفجيرات والبلدوزرات أو أشكال التهديد والضغط الأخرى.

هذه الأعمال الإجرامية الخطيرة وغير المشروعة والتي تُشكل هجوما آخر على مجمل الشعب الفلسطيني، رافقتها تصريحات للمسؤولين الإسرائيليين عن ترحيل الرئيس من أرضنا الفلسطينية وعن المساس به ورافقتها أيضا تصريحات حول رغبة إسرائيل، سلطة الاحتلال، في اعتقال عدد من المسؤولين المتواجدين مع الرئيس. وغني عن القول إن كل هذه التصريحات مرفوضة رفضا مطلقا باعتبارها تصعيدا

للاعتداء ومحاولة لإلحاق المزيد من الإهانة بقيادتنا ومسؤولينا. وفي هذا الصدد فإن قيام أي طرف بتكرار الأكاذيب والادعاءات الإسرائيلية سيكون عمليا في موقع تشجيع الاعتداء. وإثر كل ما أشرت إليه أعلاه، قام سكان مدينة رام الله والعديد من المدن الفلسطينية الأخرى بتحدي حظر التجول وخرجوا للتظاهر والتعبير عن رفضهم للعدوان والإجرام الإسرائيلي الجديد. وكان رد فعل قوات الاحتلال الإسرائيلية تقليديا حيث أطلقت النيران مباشرة على المتظاهرين مما أدى إلى استشهاد خمسة مواطنين وجرح عشرات آخرين.

ومن الواضح أنه لا يوجد حدود لإجرام السيد شارون وحكومته وجيشه في مسلسل جرائم الحرب وإرهاب الدولة المنظم الذي يرتكبونه ضد شعبنا الفلسطيني، والذي يتم بكل أسف، بحصانة كاملة، بينما يعجز المجتمع الدولي، ممثلا في مجلس الأمن، عن القيام بواجباته بسبب موقف عضو دائم من أعضائه.

إننا وبالرغم من كل شيء نطالب مجلس الأمن رسميا بأن يعتمد قرارا واضحا يطلب من إسرائيل الانسحاب فورا من مقر الرئيس عرفات، بالإضافة إلى ما يرتأيه المجلس مناسبا لإنهاء الأزمة الإنسانية التي يعيشها شعبنا وإنهاء حالة المواجهة المأساوية بين الجانبين. ولم يفت الأوان بعد للقيام بذلك، بالرغم من التأخير المؤسف وغير المبرر في انعقاد المجلس من يوم الجمعة الماضي وحتى اليوم الاثنين. إنني أعبر عن هذا الموقف ليس فقط بصفتي الوطنية، وإنما أيضا بصفتي رئيسا للمجموعة العربية لهذا الشهر وهي المجموعة التي طلبت انعقاد المجلس بشكل فوري للنظر في هذا الوضع الخطير.

لقد تعرض شعبنا الفلسطيني عبر السنين للاقتلاع واللجوء وإنكار وجوده، وللدمار والقتل ومصادرة أراضيه وممتلكاته. وتعرض للمجازر، من دير ياسين وكفر قاسم وحتى مخيم جنين للاجئين. وخلال السنتين الماضيتين، وخاصة بعد وصول السيد شارون إلى السلطة، لم تتوقف إسرائيل، سلطة الاحتلال، عن أعمال القتل خارج نطاق القانون، وعن فرض العقوبات الجماعية مثل هدم البيوت، وعن القتل المتعمد للمدنيين وإلحاق الأذى والألم بالسكان، وعن الخطف والاعتقال وعن التدمير الواسع والمتعمد للممتلكات والأراضي الزراعية. ولم تتوقف عن منع حركة الأفراد والبضائع، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية. ولم تتوقف عن فرض الإغلاق، ومؤخرا لم تتوقف عن حظر التجول على مئات الآلاف من السكان.

باختصار لم تتوقف إسرائيل، سلطة الاحتلال، حتى في فترات الهدوء من الجانب الفلسطيني، بما في ذلك الأسابيع الستة الأخيرة، عن تدمير السلطة الفلسطينية ومؤسساتها وعن تدمير حياة الشعب الفلسطيني. لقد قامت إسرائيل بإعادة احتلال المناطق التي تحت السيطرة الفلسطينية، وكادت أن تُعيد الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل عملية السلام.

إن الأهداف السياسية للجانب الإسرائيلي، وخاصة السيد شارون، من وراء كل ذلك واضحة تماما. القضاء على السلطة الفلسطينية وكسر القيادة الفلسطينية لخلق حالة من الفراغ والفوضى وصولا إلى إخضاع الشعب الفلسطيني كله. الهدف ليس فقط منع التسوية الدائمة التي تحقق انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة، وإنما استمرار الاحتلال والاستعمار الكولونيالي. وفي واقع الأمر فإن السيد شارون، وللأسف بعض مؤيديه، لا يريدون قيادة فلسطينية مختلفة وإنما غياب أية قيادة. هو لا يريد حلا مع الشعب الفلسطيني، وإنما إرغام هذا الشعب على التخلي عن حقوقه.

إن ما سبق ليس تحليلا. إن السيد شارون واضح تماما فيما يريد وتصريحاته العلنية كافية لمن يريد أن يسمع

وأن يفهم. فالسيد شارون قال مرارا إنه يرفض أية تسوية نهائية، وإنه يريد إجراءات انتقالية طويلة المدى. وقال السيد شارون مرارا إنه لا بد من إلحاق الألم والأذى بالفلسطينيين، وإنه لا بد من هزيمتهم تماما. وعارض السيد شارون تنفيذ توصيات ميتشل حتى تمكن من دفنها. وقال السيد شارون إنه يتمنى لو أنه قتل ياسر عرفات في بيروت. وأعاد السيد شارون كتابة معنى القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) في تحد مباشر لمجلس الأمن وكل من دعم عملية السلام. ثم بلغ أقصى الوضوح عندما قال مؤخرا إن اتفاقات أوسلو لم تعد قائمة. هذا نفسه السيد شارون، بطل مذبحة صبرا وشاتيلا ومذبحة قبية وخان يونس، والمسؤول عن كل جرائم الحرب وإرهاب الدولة الذي ارتكبته قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال فترة رئاسته للحكومة الإسرائيلية، والشخص الذي يدفع بالمنطقة إلى كارثة كبرى.

وتحاول إسرائيل من جانبها إنكار هذه الأهداف السياسية وتشن حربا نفسية ضد شعبنا وقيادته بالإضافة إلى حملة دولية شعواء من الأكاذيب المنظمة والتضليل المتعمد. وأحد العناصر الأساسية في كل ذلك محاولة إسرائيل تصوير أن كل الفظاعات التي تقوم بها ضد شعبنا هي مجرد رد فعل على التفجيرات الانتحارية ومحاولة تصوير الصراع وكأنه بدأ مع هذه التفجيرات. ولا يوجد ما هو أبعد عن الحقيقة. ونحن من جانبنا، كان موقفنا وما زال واضحا تجاه هذه التفجيرات ضد المدنيين في إسرائيل. فقد أدناها باعتبارها أعمالا إرهابية وباعتبارها ضارة بالمصالح الوطنية الفلسطينية. وهي في كل الأحوال تأتي من قبل مجموعات عارضت عملية السلام والاتفاقات المعقودة بين الجانبين.

لكنني أشير إلى أن أول تفجير انتحاري وقع في أواخر عام ١٩٩٤، أي بعد سبعة وعشرين عاما من بدء الاحتلال الإسرائيلي البشع. بعد أن نقلت إسرائيل، سلطة الاحتلال، حوالي ٣٥٠ ألف مستعمر إسرائيلي إلى الأرض المحتلة لاستعمارها والاستيلاء عليها. كلا لم يأت الاحتلال وممارساته البشعة نتيجة التفجيرات الانتحارية و لم يستمر بسببها. وإنما خلقها، ثم إن رد الفعل الإسرائيلي ظل محكوما دائما بموقف إسرائيل السياسي وليس العكس. عندما كان الموقف السياسي الإسرائيلي هو الاستمرار في عملية السلام والرغبة في التوصل للحل النهائي لم يسمح لهذه الأعمال أن توقف العملية بل تم تعزيز التعاون مع السلطة الفلسطينية. وعندما أصبح الموقف السياسي موقف شارون تم إيقاف عملية السلام واستغلت أعمال التفجير لضرب السلطة الفلسطينية ولإعادة الوضع إلى ما قبل أوسلو.

لماذا يتم ضرب السلطة الفلسطينية بدلا من مرتكبي التفجيرات الانتحارية؟ ولماذا يتم تدمير حياة الشعب الفلسطيني بأكمله بدلا من إقناعه أن هناك طريقا سلميا لتحقيق حقوقه؟ وفي كل الأحوال، حتى لو صدقنا الرواية الإسرائيلية، كيف يمكن لدولة، وكيف يُسمح لها، أن تحاول منع هجمات على مدنييها من خلال هجوم شرس ومدمر على شعب بأكمله وتدمير حياة هذا الشعب؟ لو كان شارون يريد حلا لعرف أنه لا يوجد حل عسكري. إنه يمضي في الحل العسكري والقمع والتنكيل تحديدا لأنه لا يريد حلا سياسيا.

إذا ما وضعنا كل ما تقوم به إسرائيل في إطار الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن، سنجد حالة واضحة. ثلاثة عقود من التحدي لقرارات مجلس الأمن. ثلاثة عقود وأكثر وليس عقدا واحدا. ٢٨ قرارا اعتمدها المجلس فقط حول الممارسات والإجراءات الإسرائيلية في أرضنا المحتلة. رفضتها قوة الاحتلال جميعها و لم تلتزم بأي منها. قرارات حول انتهاكات إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وقرارات حول الإجراءات الإسرائيلية غير المشروعة في القدس، وقرارات حول المستعمرات، وقرارات حول الترحيل، وقرارات حول توفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين،

وقرارات ترسل مبعوثين وبعثات لكشف الحقائق. جميعها تم رفضها، بل وتحديها من خلال استمرار الانتهاكات.

إن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم المعتبرة رسميا من قبل مجلس الأمن قوة احتلال. إسرائيل هي الدولة الوحيدة المنخرطة في استعمار استيطاني في حقبة ما بعد تصفية الاستعمار. الدولة الوحيدة التي خالفت وانتهكت بشكل منتظم أحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، والدولة الوحيدة التي رفضت علنا جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إذا كان كل ذلك غير كاف فهي أيضا الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك بشكل غير شرعي أسلحة ذرية بالإضافة إلى أسلحة دمار شامل أخرى.

ماذا فعل مجلس الأمن؟ للأسف ليس كثيرا. وماذا ينوي المجلس عمله الآن؟ نأمل أن يُبدي الجدية اللازمة في تحمل مسؤولياته وباتجاه تنفيذ قراراته.

وأحد العناصر الكلاسيكية الأخرى في حملات إسرائيل هو محاولة تحويل الأنظار إلى أمور أخرى، غير الأمر الرئيسي، ومحاولة وضع العبء على الجانب الفلسطيني. نرى ذلك الآن في التركيز على موضوع الإصلاح. صحيح أن هذا موضوع هام لنا. ولكنه شأن فلسطيني لا يمكن أن يُشكل الأجندة الدولية للتعاطي مع الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

للأسف، يبدو البعض وكأنه يريد تنفيذ مشروعات شارون من خلال هذا المدخل، محاولين إعطاء الديمقراطية معاني جديدة لا تعترف بالانتخاب الحر ومحاولين فرض النظام السياسي وحتى النظام الانتخابي الذي يريدونه على شعبنا. هذه التدخلات الفجة في شؤون شعبنا غير مقبولة، وفي كل الأحوال لا يمكن أن تُشكل بديلا لمعالجة الأمر الأساسي، الأول والأخير، وهو وجود الاحتلال الإسرائيلي وضرورة إنهاء هذا الاحتلال.

نحن سنمضي في انتخاباتنا الوطنية الثانية، وسنحاول بكل جهدنا أن نُعيد بناء مؤسساتنا وإصلاح هذه المؤسسات، ونرحب بأية مساعدة دولية في هذا المجال. ولكننا في نفس الوقت نُدرك حدود ذلك. نحن نعرف أنه لا توجد ديمقراطية حقيقية وكاملة تحت الاحتلال الأجنبي، ونعرف أنه لا يمكن بناء مؤسسات مستقرة وفاعلة بينما يستمر القتل والتدمير والعدوان.

إن مطالبة الجانب الفلسطيني بالقيام بمهماته في مجال الأمن بعد تدمير قدرات الجهاز الأمني ومطالبته باستكمال الإصلاح وإنشاء ديمقراطية حقيقية في ظل الاحتلال واستمرار القمع لهو أمر سخيف ومستحيل التنفيذ. وهو يوفر عمليا، بقصد أو بدون قصد، غطاء جديدا للسيد شارون وسياساته بينما يلام الجانب الفلسطيني على فشله، فيما يستمر ابتعاد السلام وصعود القوى المتشددة على الجانبين.

يجب إيقاف كل هذا الجنون، ويبدأ هذا بمواجهة الحقيقة. حقيقة شارون وحكومته وجيشه وسياساتهم، وإلا فنحن ذاهبون إلى ما هو أسوأ بكثير في المنطقة وربما أبعد.

إن الطريق الوحيد لإنهاء المأساة القائمة والعودة إلى طريق السلام هو اتباع منهج شمولي مع وجود دولي حقيقي على الأرض. إن المقصود هنا بالمنهج الشمولي ليس فقط التعاطي مع الشأن السياسي والاقتصادي والأمني في نفس الوقت، بالرغم من أن هذا أمر هام، ولكن المقصود هو أيضا الإعلان المسبق عن شكل الحل النهائي. ليس فقط على أساس الدولتين، فلسطين وإسرائيل، ولكن أيضا مع تحديد حدود الدولتين، مع إمكانية اتفاق الطرفين على بعض تعديلات محدودة لها. وهذه الحدود بطبيعة الحال هي خط الهدنة أو ما اصطلح على تسميته حدود ١٩٦٧. على ضوء ذلك سيكون ممكنا أيضا أن تكون هناك مراحل أو خطوات

محددة تقودنا من الآن وحتى التوصل إلى الحل النهائي. هذا هو النهج الوحيد الذي سيخلق ديناميكية مختلفة على الجانبين، والذي ستؤدي حتما إلى وقوف الأغلبية الساحقة من الشعبين مع مثل هذه التسوية. ويتعزز هذا النهج بالطبع بوجود دولي حقيقي ويحتاج إليه، في شكل مراقبين موجودين رسميا وبأعداد كافية ومكلفين بمهام واضحة. أو حتى الشكل الأفضل، وهو ما اقترحه الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، أي تشكيل قوة متعددة الجنسيات في إطار الفصل السابع من الميثاق.

إن خطوط التسوية النهائية معروفة إلى حد كبير، والتجربة المباشرة علمتنا أن الطريق الوحيد المتاح الآن للسلام هو ما أشرت إليه أعلاه. ما الذي يمنع ذلك إذن؟ لا أريد أن أخوض في ذلك من موقع المسؤولية لأنني ككل فلسطيني غاضب وحانق على كل ما يجري في وطننا ومنطقتنا. ولكننا، نحن الشعب الفلسطيني، لم نفقد الأمل بعد ونحن ننتظر إجراءاتكم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر المراقب الدائم عن فلسطين على التهنئة التي وجهها إليّ.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود بداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر وأن أتقدم بالتهانئ إلى السفير جون نغروبونتي على الطريقة المتميزة التي أدار بها مداولات المجلس في الشهر الماضي. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر للأمين العام، سعادة السيد كوفي عنان، على إسهاماته الدائمة وجهوده المتضافرة لإنهاء الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ولتشجيع التعايش السلمي في الشرق الأوسط.

يجتمع مجلس الأمن تحديدا بعد أيام من قيام انتحاري فلسطيني بتحويل أحد الشوارع العادية في تل أبيب إلى ساحة لمجزرة مروعة. ففي حين كان العمال والمتسوقون يتحركون بالنمط المعتاد ركب إرهابي فلسطيني حافلة للركاب وفجر عبوة ناسفة قوية تناثرت بفعلها شظايا الحافلة في هذا الحي بوسط المدينة. ونتيجة للعملية، لقي خمسة إسرائيليين مدنيين حتفهم وأكثر من ستين آخرين أصيبوا بجروح، إصابة العديد منهم خطيرة.

لقد أتى تفجير تل أبيب في أعقاب يوم من الجحيم، قتل فيه ثلاثة إسرائيليين وجرح ثلاثة آخرون في حوادث متفرقة. ففي ساعة مبكرة من ذلك الصباح اكتشفت قوات الأمن جثة محترقة لديفيد بوهبوت. وبوهبوت المفقود منذ ليلة الثلاثاء كان قد قصد التسوق في قرية عربية بالقرب من مترله. وتم اختطافه وتعذيبه لساعات عديدة ثم ألقيت جثته في مقلب قمامة حيث عثر عليها لاحقا.

وفي عصر ذلك اليوم أطلق إرهابيون فلسطينيون النار على يوسف عجمي، وهو مواطن إسرائيلي كان يقود سيارته على طريق باقة الغربية، فأردوه قتيلا. وفي المساء قتل الشرطي الإسرائيلي موشي هيزكياهو عندما استجاب لبلاغ عن وجود شخص مريب بالقرب من تقاطع أم الفحم. وعندما اقترب الشرطي هيزكياهو فجر الرجل نفسه. وأصيب اثنان آخران في ذلك الهجوم، الذي ادعت منظمة الجهاد الإسلامي المسؤولية عنه.

إن هذه الهجمات تأتي بعد فترة ستة أشهر من الهدوء النسبي الناجم عن جهود استثنائية لقوات الأمن الإسرائيلية. ففي الأسابيع الماضية اعترضت القوات الإسرائيلية أو أجهضت عشرات الهجمات، بما في ذلك هجوم تم فيه العثور على شاحنة مليئة بمئات الكيلو غرامات من المتفجرات، أي أكثر مما يكفي لإسقاط ناطحة سحاب.

ولقد كانت هناك خلال هذه الفترة بعض المؤشرات المشجعة على وجود حوار فلسطيني داخلي، يتضمن أصواتا

بـدأت تشـكك في فـائدة حملـة الإرهـاب والتفجـيرات الانتحارية الفلسطينية. وكانت إسرائيل تتابع هذه المناقشات باهتمام كبير، ويخالجنا تفاؤل حذر بأنها قد تؤذن بوجـود توجه جديد للشعب الفلسطيني.

ونتيجة لفترة الهدوء هذه، ومن منطلق قلق شـديد إزاء محنة الشعب الفلسطيني، بدأت إسرائيل بتخفيف بعض التدابـير الاحتياطيـة الأمنيـة الـتي كـانت تنفذهـا. وتم اتخـاذ خطوات عديدة لتسهيل حرية حركة الفلسطينيين، وخاصة تعليق عمليات حظر التجول.

وليس من قبيل المصادفة أن يتم استئناف الهجمات الإرهابيـة بـالتحديد عندمـا تخفـف إسـرائيل بعـض التدابـير الاحتياطية الأمنية. فلقد تم اتخاذ بعض الخطوات لتحسـين الظروف الإنسانية للسكان الفلسطينيين، وهي فرصة استغلها الإرهابيون. إذ أن أي تخفيف للسياسة الأمنية الإسرائيلية يتم استغلاله، ولقد شهدنا جميعا في الأيام القليلة الماضية النتيجة المأساوية لذلك. وهذا أوضـح تـأكيد علـى مـا كنـا نقولـه باستمرار: إن الشـيء الوحيـد الـذي يحـول بـين الإرهـابيين الفلسـطينيين وضحايـاهم الإسـرائيليين هـي التدابـير الوقائيـة للجيش الإسرائيلي.

وأكدت هذا الهجمـات أيضا على رفض الإرهـابيين العنيف لأية جهود للمصالحة بين الطرفين، حيث تأتي وسط إحياء الأطراف المسؤولة للجـهود المبذولـة للمسـاعدة علـى وضع حد للعنف وإعادة الأطراف إلى طاولـة المفاوضـات. ولقد اجتمع وزير الخارجيـة شـيمون بـيريز ووزيـر الدفـاع بنيامين بن اليعازر عدة مـرات مـع مسـؤولين فلسـطينيين، وكانت الاجتماعات واعدة بالخير. كمـا اجتمعـت اللجنـة الرباعية في نيويورك في جـهد آخـر لإحيـاء عمليـة السـلام. ورغم ذلك، ومع كل خطوة إلى الأمام، يجبرنا الإرهاب على العودة بخطوة أكبر إلى الخلف.

ولقد ذكر وزير الخارجية بيريز في بيانه الذي أدلى بـه مؤخرا أمام الجمعية العامة، على الرغم من تعقد الصراعات في الشرق الأوسط، أنه لو لم يكن هناك إرهاب لاستطعنا حلـها بـالفعل. ولكـن الإرهـاب لا يحـل الصراعـات بـل يرسخها.

وأثبـت الإرهـابيون الفلسطينيون المـرة تلـو الأخـرى حرصـهم على إفشال أية محـاولات لتنشـيط عمليـة السـلام وإحيـاء الأمـل بـين شـعوب المنطقـة. وإذا كـانت القيـادة الفلسطينية غير مستعدة للتصدي لهؤلاء الأعداء الواضحـين للسلام فهي تقوض ادعاءها بأنها شريكة من أجل السلام.

إن مسـؤولية القيادة الفلسطينية واضحـة. وعليـها أن تعمل بحزم وعزم لمكافحة الإرهـاب الفلسـطيني. ولا بـد أن توقف الدعم المالي واللوجيستي والمعنوي الذي ظلت تقدمه للمنظمات الإرهابية. وعلى السلطة أن تفكك أيضا الهياكل الأساسية التي يعتمد عليها الإرهابيون الفلسطينيون، وعليها أن تصادر أسلحتهم وأن تعتقل قـادتهم وأن تغلـق مكاتبـهم وأن تقطع عنهم مصادر التمويل. وعلى السلطة أيضا أن تضع حدا للتحريض الذي لا يني على العنف في وسائط الإعلام الرسمية التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية. ولا بد أن توقف تمجيد العنف والاستشهاد في المدارس الفلسطينية. ويجب أن توقف تعليق صور الإرهابيين على المباني وتسمية الشوارع بأسمائهم واعتبارهم نماذج يحتذي بها فلسطينيون يعقبونهم. في إيجاز، لا بد أن تزيـل السـلطة الفلسـطينية الصبغـة الشـرعية تمامـا عـن الإرهاب والتفجيرات الانتحارية في أعين شعبها. وكل واحد من هذه الالتزامـات ينبثـق مـن قـرارات مجلـس الأمـن ومـن التزامات موقع عليـها ومـن متطلبـات القـانون الـدولي، الـتي ضربت بها السلطة الفلسطينية عرض الحائط مرارا.

وعوضـا عـن احـترام التزاماتهـا القانونيـة، لا تـزال السلطة الفلسطينية حتى يومنا هذا تؤوي الإرهـابيين وترفض

اعتقالهم وتسليمهم إلى العدالة. ويوجد داخل المجمع الرئاسي في رام الله خمسون فردا قاموا بالتخطيط للعشرات من الهجمات الإرهابية وبتمويلها وتنسيقها، وهم مسؤولون عن موت أعداد لا تحصى من المدنيين الأبرياء. وبدلا من اتخاذ تدابير ضد هؤلاء الذين تعلم السلطة الفلسطينية أنهم متورطون في أعمال الإرهاب فإنها تمنحهم الحصانة، داخل مقرها، وتحميهم.

إن على القيادة الفلسطينية أن تثبت مركزها بوصفها الطرف الوحيد الذي يملك سلطة استخدام القوة. ولا يمكنها بعد الآن أن تتسامح مع وجود جماعات مسلحة عديدة، لكل منها جدول أعمالها الخاص بها وأساليبها وعقيدتها وتعمل بشكل مستقل بعضها عن بعض. واحتكار استخدام القوة هو إحدى المسؤوليات الرئيسية الأولى للقيادة الوطنية. والقيادة التي تخفق في النهوض بتلك المسؤولية تكون قد فقدت أيضا حقها الشرعي في القيادة.

هذه الخطوات التي ينتظرها المجتمع الدولي هي أكثر مما يمكن للقيادة الفلسطينية أن تقوم به. وكونها رفضت تماما أن تفعل ذلك، حتى بعد أكثر من عامين من الأعمال العدائية، لهو أبلغ دلالة على حالة التزامها بإنهاء العنف والعودة إلى العملية السياسية.

إن الحل الوحيد الدائم للصراع في المنطقة هو الحل الذي عرضه الرئيس بوش وأيده المجلس، وهو حل تعيش فيه دولتان جنبا إلى جنب في سلم وأمن وتعايش. وكان وزير الخارجية الإسرائيلي، لدى مخاطبته للجمعية العامة قبل بضعة أيام فقط، قد أعرب مرة أخرى عن التزام إسرائيل الدائم بتلك الرؤية.

وأي قرارات إضافية يصدرها مجلس الأمن، خاصة القرارات المنحازة لطرف واحد، هي ليست مجرد قرارات غير مفيدة؛ بل إنها تأتي بنتائج عكسية. فالقرارات التي تخفق في معالجة محيط الإرهاب، والمطالبة على وجه التحديد بتفكيك المنظمات الإرهابية كالجهاد الإسلامي وحماس وكتائب الأقصى التابعة لفتح وإدانة التفجيرات الانتحارية بأشد العبارات الممكنة هي مجرد حافز إضافي على استمرار الحملة الإرهابية الفلسطينية. وإذا كان من الممكن حشد الدعم الدولي لقرارات منحازة لطرف واحد لماذا ينبغي السعي إلى حلول وسط على طاولة المفاوضات؟

وتحقيق رؤية وجود دولتين تعيشان بسلام وأمن كما نعرف من التاريخ، لا يعتمد على مبادرات متحيزة، بل على حوار حقيقي وذي مغزى. ولكن إذا استمر العنف والإرهاب سيتعذر التوصل إلى تسوية سياسية.

إن إنهاء الإرهاب والتحريض والكراهية والدخول في مفاوضات حقيقية ومباشرة، بروح تتسم بحسن النوايا والشراكة، هو الطريق الوحيد الذي يمكن لنا أن نحقق من خلاله الرؤية التي أيدها المجلس وأن نمهد الطريق لمستقبل أكثر إشراقا لجميع شعوب المنطقة.

وأود أن أختتم بياني هذا لافتا انتباه المجلس إلى قصة أعتقد أنها ينبغي ألا أن تكون مجرد مصدر إلهام لنا بل أيضا تذكرة بأنه حتى في ظل الوقائع المروعة التي يواجهها الفلسطينيون والإسرائيليون كل يوم مازالت بين شعوب هذه المنطقة المضطربة كل مقتضيات التعايش الأساسية.

جوناثان جيسنر كان طالبا مراهقا من بين الذين قتلوا في تل أبيب يوم الخميس. ولقد تبرعت أسرته بكليته لطفلة فلسطينية في السابعة من عمرها، ياسمين أبو رميلة، التي كانت تعاني من مرض عضال، مما منحها العضو الذي سينقذ حياتها.

وفي الماضي، قامت أسر فلسطينيين لقوا حتفهم في الصراع مع إسرائيل بلفتات مماثلة شجاعة ومحبة للحياة، حيث تبرعوا بأعضائهم لإسرائيليين يعانون من العلة والمرض.

هذه التبرعات هي النقيض التام للإرهاب. إنها تمثل شعاعا من الأمل في أنه مازال بإمكاننا، على الرغم من البؤس والحزن والموت، أن ندرك إنسانيتنا المشتركة ومصيرنا المشترك.

السيد نغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): في صباح يوم الجمعة الماضي اجتمع أعضاء مجلس الأمن في هذه القاعة للاستماع إلى إحاطة إعلامية من منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط لاطلاعنا على ما تم في اجتماع المجموعة الرباعية في مقر الأمم المتحدة الأسبوع الماضي. ولقد أعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم للبيان الذي أصدرته المجموعة الرباعية في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وعرض ذلك البيان بعض الخطوات الملموسة والعملية والاستشرافية التي يتخذها أعضاء المجموعة الرباعية، ومنهم أمين عام الأمم المتحدة كوفي عنان ووزير الخارجية الروسي ايفانوف والممثل السامي للاتحاد الأوروبي سولانا ووزير خارجية الولايات المتحدة باول، مع الأطراف لإنهاء العنف ودفع عجلة المفاوضات السياسية التي تهدف إلى تحقيق رؤية الرئيس بوش بوجود دولتين، إسرائيل وفلسطين المستقلة والقابلة للحياة والديمقراطية، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ولقد شارك أيضا الطرفان وبعض الدول العربية الإقليمية في اجتماعات المجموعة الرباعية، التي أسهمت في استعادة الثقة والائتمان في الشرق الأوسط. وتزامن اجتماع المجموعة الرباعية مع ما كان يبدو أنه تفجير إرهابي في مدرسة فلسطينية بالقرب من الخليل أصيب فيه خمسة أطفال فلسطينيين بجروح. واستنكرت المجموعة الرباعية وأدانت العنف والإرهاب البغيضين من الناحية الأخلاقية.

ورد المتطرفون الفلسطينيون فورا على جهود المجموعة الرباعية بأعمال إرهابية أكثر دمارا: إذ تنافست حماس والجهاد الإسلامي في ادعائهما المسؤولية عن هجومين انتحاريين وقعا في إسرائيل في ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وقتل في الهجوم الثاني، في تل أبيب، ستة إسرائيليين ومواطن اسكتلندي على متن حافلة مدنية.

وقد أصيب ستون شخصاً، كثيرون منهم بترت أطرافهم من جراء الانفجار. وأدان جميع أعضاء مجلس الأمن تقريبا هذين الهجومين علانية، وأدانوهما سراً داخل غرفة مشاورات مجلس الأمن. كما أن معظم الحكومات الممثلة في هذه القاعة أصدرت بيانات في حينها تدين تلك الهجمات والجماعات التي ما زالت ترتكبها. ونشجع سائر الأعضاء على الانضمام إلينا في إدانة هذه الأعمال الإرهابية بأشد لهجة.

أما الولايات المتحدة فهي عاكفة على بذل جهود مكثفة لتهدئة الحالة في الشرق الأوسط. ولا تفيد الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل مؤخراً في مقاطعة رام الله في هذا الصدد، سواء من حيث التوصل إلى نهاية دائمة للعنف أو من حيث تعزيز الإصلاحات الحيوية. وقد أوضحت الولايات المتحدة هذا الأمر على أعلى مستويات الحكومة الإسرائيلية. ومن الضروري أن تنظر إسرائيل بإمعان في العواقب المترتبة على أعمالها وأن تتجنب القيام بمزيد من التدابير التي تصعّد حدة التوتر والعنف بدلاً من تخفيفها. فمواصلة تدمير إسرائيل لبقية الهياكل الأساسية المدنية والأمنية التابعة للسلطة الوطنية لن يحسّن الحالة الأمنية الإسرائيلية؛ بل على العكس من ذلك سيجعل آفاق تنفيذ الإصلاحات الضرورية الرامية لكفالة حدوث تحسينات حقيقية في أداء السلطة الفلسطينية الأمني أبعد منالاً. كما أنه من المحتمل أن ينطوي على تداعيات سلبية بالنسبة للاستقرار في الضفة الغربية وغزة، ومن ثم لاحتمالات استئناف العملية السياسية.

وأهداف الولايات المتحدة واضحة، وهي إنهاء الإرهاب، وتعزيز الإصلاح المدني الفلسطيني، واستعادة التعاون الأمني النشط، والتخفيف من حدة الحالة الإنسانية

داخل المناطق الفلسطينية، والعمل على استئناف حوار سياسي يؤدي إلى سلام دائم. وينطوي إحراز تقدم إزاء هذه الأهداف على أهمية حاسمة لاستعادة الثقة والاطمئنان بين الجانبين. ومن شأن جبهة متحدة كالمجموعة الرباعية ومن يدعمون جهودها، أن يحدث فارقا حقيقيا في تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وأدعو جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم والتشجيع لاتخاذ خطوات تسهم بشكل عملي وموضوعي في تحقيق هذه الأهداف على أرض الواقع.

ولن نؤيد اعتماد نص منحاز لجانب واحد لا يسلم بأن لهذا الصراع جانبين، ولا يدين أعمال الإرهاب والجماعات التي ترتكبها، ولا يدعو إلى حل الشبكات التي تهدد جميع شعوب الشرق الأوسط، سواء في ذلك العرب أو الإسرائيليون.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): بعد ستة أسابيع أصبح الإسرائيليون الأبرياء من جديد ضحايا للأعمال الإرهابية. والإرهاب لا يبني شيئا، بل يدمر كل شيء، ولابد من محاربته بقوة. والإرهاب يقوض مصالح الشعب الفلسطيني. ويجب على الرئيس عرفات والسلطة الفلسطينية أن يفعلوا كل ما بوسعهم لوقف الإرهاب الفلسطيني والقضاء على الهياكل الإرهابية. ولا بد من تقديم المسؤولين عنه للعدالة.

وخلال الفترة ذاتها قُتل عشرات الفلسطينيين بفعل الإجراءات الإسرائيلية، ومن بينهم الكثير من المدنيين الأبرياء. وقد ناشدت النرويج إسرائيل أن توقف العملية العسكرية الجارية ضد مقر الرئيس عرفات. فنحن لا نرى أن القيام بأعمال عسكرية ضده سيوقف الإرهاب، ولا نظن أنها ستعزز احتياجات إسرائيل الأمنية على المدى الطويل.

وتعرب النرويج عن تأييدها للاستنتاجات التي توصل إليها اجتماع المجموعة الرباعية المعقود يوم ١٧ أيلول/سبتمبر. ونؤيد الأعمال التي اضطُلع بها لوضع دليل عمل تفصيلي يمكن أن يحدد مخرجا من الأزمة الراهنة. فلا بد من استعادة الأمن لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين. ولكن ضرورة استعادة الحوار السياسي لا تقل عن ذلك أهمية. ذلك أن صراع الشرق الأوسط لا يمكن حله عن طريق استخدام السلاح. بل يتعين أن يكون الحل سياسيا.

وتؤيد النرويج عملية الإصلاح الفلسطينية تأييداً تاما. فقد أصبحت إقامة سلطة فلسطينية قابلة للمساءلة ومتسمة بالكفاءة اليوم أهم من أي وقت مضى. وقد أحرز بعض التقدم في هذا السبيل بالرغم من الظروف البالغة الشدة التي تجري خلالها جهود الإصلاح.

بيد أنه لا يمكن تنفيذ الإصلاحات في فراغ. والحالة الأمنية الراهنة تقوّض جهود الإصلاح. وقد عرّض تجدد الهجمات على مجمع مقر الرئيس عرفات هذه الجهود للخطر. كما أن نجاح الإصلاحات يتوقف على أن يشهد الفلسطينيون مظاهر للتحسن سواء في ظروفهم المعيشية أو في الاحتمالات على الأفق السياسي. فيجب إعطاء الأمل للفلسطينيين. ولذلك فإن النرويج تحث إسرائيل على أن توقف الأعمال التي تلحق الضرر بجهود الإصلاح الفلسطينية، وأن تساعد على تهيئة مناخ يؤدي إلى دعم جهود الإصلاح.

وتشعر النرويج بالقلق العميق إزاء تدهور الحالة الإنسانية بين الفلسطينيين. وكان من دواعي سرورنا ما سمعناه من تأكيدات رفيعة المستوى أبدتها إسرائيل عن زيادة التعاون مع الوكالات الإنسانية، ولكننا لا نملك سوى الإشارة إلى أن المسؤولين في تلك الوكالات يفيدون بعدم حدوث أكثر مظاهر تحسن طفيفة على أرض الواقع. ومع أن النرويج تسلم باحتياجات إسرائيل الأمنية المشروعة، فإنه لا بد أيضا من حماية الاحتياجات الإنسانية للسكان الفلسطينيين.

فالمحنة الإنسانية التي يعانيها الشعب الفلسطيني آخذة الآن في التدهور السريع. ولا زالت فإن أوامر حظر التجول تفرض على نصف مليون فلسطيني تقريبا، في المتوسط، فيما يزيد عن ٢٠ مدينة وبلدة فلسطينية، الإقامة الجبرية بمنازلهم أياما متصلة بطولها في بعض الأحيان. وأصيب قطاع الأعمال التجارية بالشلل. ويتزايد سوء التغذية بين الأطفال إلى مستويات لا يمكن قبولها، ومعدلات البطالة تتجاوز نسبتها ٥٠ في المائة. لذلك فإن النرويج تؤيد التوصية الواردة بتقرير بيرتيني بإيفاد بعثة لوضع خطة تفصيلية لكيفية التعامل مع الاحتياجات الإنسانية. وتحث النرويج إسرائيل على التعاون الكامل مع وكالات المعونة ورفع القيود القاسية التي تفرضها على الفلسطينيين. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي متابعته الحالة الإنسانية عن كثب. ونعرب لذلك عن ترحيبنا بالقرار الذي اتخذته المجموعة الرباعية بعقد اجتماع وزاري للجنة الاتصال المخصصة في كانون الأول/ديسمبر، بالتوازي مع عقد اجتماع جديد للمجموعة.

إن الحالة الراهنة مأساوية للغاية بالنسبة لكل الراغبين في السلام ولكنهم واقعون رهينة للأعمال المتطرفة والوحشية. وتحث النرويج على التزام القدر الأقصى من ضبط النفس، وتدعو الطرفين إلى السماح للمجموعة الرباعية بمواصلة إعداد دليل عمل تفصيلي من شأنه أن يعطي زخما إيجابيا جديدا للجهود الرامية إلى إحلال الأمن والسلام وإيجاد حل سياسي دائم.

السيد ليفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تعرب فرنسا عن تأييدها الكامل للبيان الذي ستدلي به بعد قليل ممثلة الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي.

لقد تحطمت الآمال المتجددة في العودة إلى طريق الحوار ومفاوضات السلام بفعل الهجمات الإرهابية الأخيرة ضد إسرائيل والتي وقعت في القدس وتل أبيب وسقط ضحيتها العديد من الضحايا الأبرياء، وكذلك بفعل العمل الإرهابي الذي وقع في الأسبوع الماضي واستهدف عن عمد مدرسة فلسطينية للأطفال في الخليل. وقد أدانت فرنسا بكل قوة تلك الأعمال البغيضة التي لا مبرر لها. وهذه الأعمال إنما تسيء إلى القضية التي تدعي أنها تخدمها. وإنني أكرر هنا أمام المجلس الإعراب عن تضامن فرنسا ومواساتها لأسر ضحايا هذه الأعمال الهمجية.

لقد تبدد الأمل أيضا بفعل أولئك الذين لم يودوا، أو لم يتمكنوا، عن عمد أو عن غفلة، من الاستفادة من الهدوء النسبي الذي ساد طوال نحو ستة أسابيع. والجيش الإسرائيلي بمواصلة أعماله العسكرية طوال هذه الفترة - بينما لم تقع أي هجمات ضد المدنيين في إسرائيل - وهو ما أدى إلى مقتل العديد من المدنيين الفلسطينيين، يكون بذلك قد خدم أكثر الفصائل الفلسطينية تطرفا.

إن العمليات العسكرية الجارية ضد مكاتب رئيس السلطة الفلسطينية في رام الله غير مقبولة. وفرنسا تطالب بوقف هذه العمليات فورا، وقد أبلغت ذلك للسلطات الإسرائيلية. فمواجهة العنف بالمزيد من العنف، وفرض الحصار على السلطة الفلسطينية وتدمير هياكلها الأساسية لا يسهم البتة في مكافحة الإرهاب أو تلبية الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. بل إن هذه الأعمال تعوق قدرة السلطة على مقاومة آفة الإرهاب. وهي تمنع تنفيذ الإصلاحات التي بدأت بدعم جماعي من المجتمع الدولي وهي الإصلاحات الضرورية لإقامة شراكة جديدة من أجل السلام. ويجب تشجيع الإصلاحات وليس إعاقتها. ولا يمكن للعملية الجارية ضد الرئاسة الفلسطينية إلا أن تعطل هذه الإصلاحات.

ومن الضروري، بالطبع، أن تستخدم السلطة الفلسطينية كل الوسائل المتاحة لها لمنع الإرهابيين من العمل

واعتقـال ومحاكمـة مرتكبي الأعمـال الإرهابيـة ومدبريـها، وإنزال أشد العقوبات بهم. ورسالة فرنسا في هذا الصدد واضحة لا لبس فيها.

ومن الضروري أيضا أن تدرك إسرائيل أن مطلب الأمن – وهو مطلب مشروع تماما – لا يمكن أن يمثل استراتيجيتها الوحيدة. وأود أن أقتبس كلمات الأمين العام، وكذلك البيان الذي أدلى به مبعوثه الخاص أمام المجلس يوم الجمعة الماضي، من أن النهج المتخذ، والقائم على الأمن وحده – أو ما يسمى بنهج التتابع – قد فشل. ولا بد لنا أن نبعث الأمل من جديد. وهذا لا يقتضي تحسين الوضع الأمني فحسب، بل والالتزام بإحراز تقدم متزامن في المجالات الأخرى وعلى الصعيد السياسي بشكل خاص.

ومن هذا المنطلق، فإن الاجتماع الأخير للجنة الرباعية قد أتاح الفرصة لتوجيه المسار نحو استئناف عملية السلام. وفرنسا قد رحبت بهذا التطور الإيجابي، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى. وقد تم بلورة إطار عام لخطة من ثلاث مراحل تفضي إلى تسوية الصراع. ويحدد هذا الإطار مراحل الخطة والإجراءات المنتظرة من الأطراف فضلا عن جدول زمني للتنفيذ. ويعطي هذا الإطار للجنة الرباعية دورا رئيسيا للرصد.

وفي إطار انعدام الثقة المتبادل بين الطرفين، نرى من الضروري إنشاء آلية من طرف ثالث لتقييم ورصد تنفيذ كل من الطرفين للإجراءات المنتظرة منه. وإن عقد مؤتمر دولي في وقت مبكر يمكن أيضا أن يكون إسهاما مفيدا في تحديد المعايير ودور كل طرف من الأطراف، ومن ثم تعزيز فرص نجاح مفاوضات السلام في المستقبل.

ولا بد من المحافظة على المسار الذي حددته اللجنة الرباعية مع مواصلة بلورة عناصره المختلفة. وأعضاء اللجنة الرباعية ملتزمون بذلك، وسيواصلون العمل لتحقيقه في الأسابيع القادمة. ولكن على الأطراف ذاتها أن تظهر التزامها بالأهداف التي حددها المجتمع الدولي، في الميدان، وذلك في المقام الأول قبل إطلاق البيانات والقسم بأغلظ الإيمان. ويتطلب ذلك، في جملة أمور، تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وجميعها ملزمة بنفس الدرجة، وبكامل أحكامها، لكل الأطراف.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أبين بجلاء الإدانة الشديدة من جانب المملكة المتحدة لكل الهجمات الإرهابية. ونأسف بشدة للخسارة في الأرواح ونقدم تعازينا لأسر الضحايا الذين سقطوا مؤخرا، والذين كان من بينهم البريطاني جوناثان جيسنر (١٩ عاما)، الذي أشار إليه ممثل إسرائيل قبل قليل. ولا يمكن أن يكون هناك أي عذر مقبول للقتل العشوائي والمتعمد للمدنيين، أيا كانت جنسيتهم، وأيا كانت الظروف.

إن على الفلسطينيين والإسرائيليين أن يتخذوا التدابير الكفيلة بوقف دورة العنف وأن يساعد كل من الطرفين الآخر على أن يفعل ذلك. وعلينا أن نكون واضحين في أن هذه الهجمات إنما تستهدف النيل من السعي من أجل السلام. وعلينا ألا ندع الرافضين ينجحون في إفساد ما تم إحرازه من تقدم وما نود تحقيقه في المستقبل. وإذا كانت الأولوية لمنطق السلام، فقد كان حريا بالحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية أن يواجها معا التهديد الذي يتعرض له السلام الذي تدعيان أنهما تسعيان إليه.

إننا نشعر بالقلق البالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية. فالبؤس الذي يعانيه السكان الفلسطينيون يغذي المتطرفين ويخنق الآمال في العملية السياسية. وبينما يتعين على السلطة الفلسطينية أن تتخذ خطوات ملموسة ضد الإرهابيين، ينبغي

لإسرائيل أن تفعل المزيد لتخفيف القيود عن الفلسطينيين والسماح للحياة الاقتصادية بأن تتعافى وللوضع الإنساني بأن يتحسن. ونحن نعمل مع آخرين للمساعدة في تخفيف المعاناة والاتفاق على حل طويل الأجل لهذه الأزمة.

إن دبلوماسية المملكة المتحدة في كل صورها إنما تستهدف وضع حد للعنف وإعادة العملية السياسية إلى مسارها. لكننا تعلمنا الآن أن المجتمع الدولي لا يستطيع أن يفرض السلام. ونحن الآن جميعا قريبون من الشعور بالاشمئزاز لأن الأطراف ما زالت لم تُقَدِّر بعد أنه لا يوجد حل عسكري. والعودة إلى طاولة المفاوضات هي وحدها الكفيلة بالوصول إلى الحل السلمي الذي نحن على اقتناع بأن الشعبين يريدانه ويستحقانه.

ولإسرائيل الحق في أن تعيش في أمن. ولها الحق في اتخاذ الخطوات التي تحميها من الهجمات الإرهابية، ولكن ينبغي ألا تكون هذه الخطوات عشوائية أو مفرطة. ونشر الدبابات الإسرائيلية في رام الله وغزة، ومواصلة تدمير المجمع الذي يضم مكاتب الرئيس عرفات، ليس هو الرد. ولا مبرر للحصار الذي ينبغي أن ينتهي. فهو لا يأتي بنتائج عكسية بالنسبة للسعي إلى توفير الأمن طويل الأجل لإسرائيل فحسب، بل أنه يشكل تحديا لوصفات مجلس الأمن المعقولة من أجل التوصل إلى سلام نهائي، تلك الوصفات التي تحظى بدعم واسع النطاق، والتي تجسد آخرها في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٠).

ويحق للفلسطينيين أن يؤسسوا دولة مستقلة ذات سيادة قابلة للبقاء. ويجب أن تبذل السلطة الفلسطينية قصارى جهودها للحيلولة دون حدوث أعمال إرهابية. ونرحب بإدانة السلطة للاعتداءات الأخيرة بالقنابل وبدعوتها مؤخرا الشعوب الفلسطينية إلى نبذ العنف. ونحن مستعدون لمساعدة السلطة على إعادة بناء مؤسساتها وإصلاح كيانها لكي تستطيع أن تستعيد ثقة المجتمع الدولي بسعيها إلى إحكام الخناق على أعمال العنف.

والمجموعة الرباعية قد التزمت في ١٧ أيلول/سبتمبر بتنفيذ الدليل التفصيلي الواقعي المؤلف من ثلاث مراحل. وقامت بذلك بعد التشاور مع إسرائيل ومع السلطة الفلسطينية وممثلي لجنة المتابعة المنبثقة عن الجامعة العربية. وإننا نؤيد اللجنة الرباعية في جهودها تأييدا تاما. وينبغي أن يكون تركيزنا الآن منصبا على الاتفاق على دليل تفصيلي مفصل وعلى أساليب تنفيذه. لكن القرارات السيئة وأعمال المتطرفين تحول دون تحقيق غايتنا المرجوة.

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد أيرلندا البيان الذي سيدلي به، في وقت لاحق في هذه المناقشة العامة، الممثل الدائم للدانمرك، باسم الاتحاد الأوروبي.

في الوقت الذي بدأت تتزايد توقعات إحراز تقدم سياسي في الشرق الأوسط، وعندما أخذ المجتمع الدولي ينخرط بنشاط في تعزيز هذه الآمال، فإن الأحداث التي وقعت مؤخرا – عمليات انتحارية بالقنابل أودت مجددا بحياة إسرائيليين، وهجوم إرهابي على مدرسة أطفال فلسطينية، والهجوم على مجمع الرئيس عرفات في رام الله – جاءت مخيبة للآمال على نحو مرير.

لقد ذكّرنا الأمين العام في وقت سابق أنه في يوم الثلاثاء الماضي بالتحديد، التزمت المجموعة الرباعية هنا في نيويورك بوضع دليل تفصيلي في وقت مبكر من شأنه أن يرشد الطرفين إلى تحقيق تسوية تضمن الحقوق المشروعة لكليهما. فمن شأن إسرائيل أن تحصل على اعتراف كامل بها من جيرانها، وضمانات حيال أمنها القومي، ومن شأن الشعب الفلسطيني أن يرى نهاية للاحتلال وإعمالا لحقّه في السيادة.

إن الدليل التفصيلي هذا هو بداية عملية، وليس نهاية لها، بيد أنه يوفر أملا حقيقيا لإحراز تقدم في تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وفي تحقيق

الرؤية المنصوص عليها في إعلان مؤتمر القمة العربية في بيروت، وفي بيانات لزعماء عالميين، بمن فيهم الرئيس بوش، وفي قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

ولقد شهدنا في الأشهر الأخيرة تحركا قويا ومشجعا نحو إجراء إصلاح في الحياة السياسية الفلسطينية. وهذا التحرك يحمل وعدا كبيرا بتشكيل حكومة ديمقراطية ومسؤولة في فلسطين مستقبلا. والحاجة إلى هذا التحرك نشأت من المجتمع الفلسطيني نفسه، وحظيت بالدعم الذي تستحقه من المجتمع الدولي.

ولقد شهدنا توافقا متزايدا في الآراء في أنحاء واسعة من المجتمع الفلسطيني والحياة السياسية فيه ضد الإرهاب، ليس بوصفه أسلوبا ساقطا بحد ذاته فحسب، وإنما بوصفه أسلوبا خاطئا ويشكل خطرا على الإنشاء المبكر لدولة فلسطينية وإحلال السلام الحقيقي في المنطقة.

ولقد شهدنا في الأسابيع الأخيرة تراجعا حقيقيا في أعمال الإرهاب وتحركا مؤقتا صوب تحقيق وقف لإطلاق النار على نطاق واسع. ولو أتيح لوقف إطلاق النار أن يتجذر، لكان حقق المزيد لأمن إسرائيل والإسرائيليين، ولأمن الفلسطينيين، أكثر من أي عدد من التدابير الأمنية، أو الإغلاقات، أو فرض منع التجول، أو الهياكل الأمنية، أو الانسحابات. أما المزيد من عمليات الانتحار بالقنابل، ومحاولات الانتحار بالقنابل، ورد فعل القوات الإسرائيلية ضد مقر الرئيس عرفات، فهي أمور وجهت ضربة قوية لتلك الآمال.

إن وزير الشؤون الخارجية في أيرلندا أدان الهجمات الخسيسة ضد المدنيين الإسرائيليين وقال إنها كانت تنوي بوضوح إلى عرقلة التقدم المحرز صوب استعادة عملية السلام. ولقد أشار السيد كوين إلى أن تلك الهجمات قد شنت ضد رغبة السلطة الفلسطينية، ورغم جهودها لمنع وقوع هذه الهجمات. فلقد شنت بعد فترة ستة أسابيع لم تقع فيها ضحايا من الإسرائيليين داخل إسرائيل، في حين – مثلما سمعنا من المنسق الخاص رود – لارسن يوم الجمعة الماضي – أن أكثر من خمسين فلسطينيا، معظمهم من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء، قتلوا في عمليات عسكرية إسرائيلية، بما في ذلك أعمال القتل الخارجة عن سلطة القانون.

والأعمال التي قامت بها القوات المسلحة الإسرائيلية في رام الله في الأيام الثلاثة الماضية وجهت أيضا ضربة قوية للآمال في إحلال السلام. فالتدمير الكامل تقريبا لمركز الحياة الوطنية الفلسطينية ورمزها، لا يسعه إلا أن يكشف عن رسالة مفادها أن الحكومة الإسرائيلية ليست مهتمة بأي تجديد للحياة السياسية الفلسطينية يأتي من داخل المجتمع الفلسطيني، بل إنها عازمة على فرض شروطها على مثل هذا التجديد.

ولقد ناشد وزير خارجية بلدي حكومة إسرائيل أن تسحب قواتها من مقر الرئيس عرفات، وأن تمارس أقصى درجات ضبط النفس. وأفاد بأن الهجمات الإرهابية على السكان المدنيين الإسرائيليين، الأمر الذي لا يمكن تبريره، يجب عدم قيام رد فعل لها يسبب بدوره وقوع ضحايا مدنية، وهو عمل غير مثمر تماما، ويدمر احتمالات إيجاد حل للصراع.

وتعتبر أيرلندا أن هذه الأعمال التي تقوم بها قوات الأمن الإسرائيلية غير مقبولة على الإطلاق، ويجب وضع حد لها فورا.

إن تقرير السيدة كاثرين برتيني الأخير عن الحالة الإنسانية في الأراضي المحتلة، وآخر تقرير أصدره مكتب المنسق الخاص التابع للأمم المتحدة عن الحالة الاقتصادية – الاجتماعية في الأراضي المحتلة، يرسمان بحق صورة قاتمة.

فالاقتصاد الفلسطيني، وفقا للسيدة برتيني، قد انهار إلى حد كبير. ومعظم السكان الفلسطينيين يعيشون الآن ضمن مستويات من الفقر المدقع، مع تزايد سوء التغذية، وانقطاعات خطيرة في تعليم الأطفال.

وعلى المجتمع الدولي أيضا التصدي لهذه الحالة، وتتطلع أيرلندا إلى تسلم الخطة المفصلة التي سترفعها وكالات الأمم المتحدة إلى الاجتماع الوزاري للجنة الاتصال المخصصة في كانون الأول/ديسمبر. وقبل كل شيء، تقع على عاتق إسرائيل نفسها المسؤولية عن تقييمها فورا للآثار المترتبة على عمليات الإغلاق وفرض منع التجول بطريقة تتماشى مع أمنها. فالآثار المترتبة على التدابير الإسرائيلية كان لها عواقب وخيمة على الحياة اليومية للفلسطينيين. وهذا ليس أمرا يسيرا. فالأمل المتبدد لا يشكل أساسا لسلام دائم. ووجود الأمل هو بالتأكيد أساس لا غنى عنه لبناء السلام الذي يريده ويستحقه الشعبان.

وتقع على عاتق إسرائيل أيضا المسؤولية عن وقف عملية توسيع وتعزيز المستوطنات التي تقوض الأمل بين الفلسطينيين في أن توافق إسرائيل على قيام دولة فلسطينية ذات سيادة.

إن الضيم والمرارة وعدم الأمن والشعور بكون المرء ضحية هي مظاهر للظلم وأكبر أعداء لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. إسرائيل تريد وتستحق الأمن والسلام لشعبها. والفلسطينيون يريدون ويستحقون الشعور بالأمل، والشعور بالانتماء، والشعور بامتلاك وطن يكون لهم بالكامل، يتيح لفلسطين ولشعبها مكانا في العالم جديرا بأن يعيشوا فيه.

ونحن هنا في مجلس الأمن علينا أن نتحمل مسؤوليتنا عن المساعدة في تحقيق هذه الأهداف.

السيد بيلينغا - إبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أولا سيدي الرئيس، أود أن أشكركم شكرا خالصا على قبول طلب المجموعة العربية بعقد هذه الجلسة العلنية بسبب تجدد أعمال العنف في الشرق الأوسط والحالة الخطيرة للغاية في رام الله. فوفد الكاميرون يشعر بقلق عميق حيال ذلك. ونود أن نؤكد مجددا ضرورة احترام السلامة المادية والبقاء السياسي للمؤسسات الفلسطينية. فالجانبان في حاجة إلى بناء السلام وإجراء حوار بينهما.

قبل ثلاثة أيام، نددت دون غموض بتصعيد حدة العنف وبعمليات الهجوم الأخيرة التي وقعت في الشرق الأوسط. واليوم، وفي ضوء زيادة سفك الدماء المأساوي والمروع، يوجد خطر حقيقي محدق بنا وبشعوبنا بيأس ساحق. ويبدو أن فرصة السلام تبتعد أكثر فأكثر مرة أخرى وأن المنطقة قد تدخل مرة أخرى في دوامة الجنون والمواجهة. إلا أننا، رغم ذلك، يجب أن لا نفقد الأمل، لأنه كما قال الأمين العام من فوره، يتعين أن يكون لدينا أمل. وتحمل كلماته اليوم نغمة أكثر مأساوية.

قبل ثلاثة أيام فقط، كانت الكاميرون متفائلة بخطة السلام التي قدمتها اللجنة الرباعية، والتي تأخذ في الحسبان شواغل المجلس ومتطلبات التسوية الدائمة. وبدت لنا حينذاك، كما تبدو لنا الآن، أنها قادرة على استعادة السلام إلى فلسطين، أرض السلام. وفي ذلك الوقت، لفتت الكاميرون الانتباه إلى المصاعب التي لا بد وأن تنشأ. وعلى نحو أكثر تحديدا، ناشدت الجانبين التقيد تقيدا كاملا بخطة السلام التي أعدتها اللجنة الرباعية. وقد أصررنا على أنه لا ينبغي لأي من الطرفين، استنادا إلى أي طارئ كان، أن يشكك في الخطة.

ولسوء الطالع، كان هذا في وقت ساده هدوء نسبي استمر بضعة أسابيع. والآن، عندما بدا أن أملا حقيقيا يلوح

في الأفق، راح مزيد من العنف يهدد الزخم الجديد. وأود أن أذكر بكلمات تولستوي التي تقول ما معناه أن الإصلاح المفروض بالعنف لا يمكن أن يصحح ما هو خطأ. الحكمة لا تحتاج إلى عنف.

ولذلك، أدعو الطرفين مرة أخرى إلى احترام حياة الإنسان وإلى التصرف باعتدال وإلى ممارسة ضبط النفس. إننا لا نزال نؤمن بأهمية الحوار والتفاوض. فالحوار والتفاوض هما وحدهما القادران على إحلال سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. وندعو الفلسطينيين والإسرائيليين إلى إظهار قدر أكبر من الشجاعة وفهم التاريخ من خلال التصميم على العودة إلى مسار الحوار المؤدي إلى سلام دائم.

هل هناك أية حاجة للإشارة إلى أنه يوجد فعلا إطار قانوني يمكن أن يؤدي إلى تخفيف حدة التوتر وإلى تسوية شاملة؟ إنني أشير إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة – القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) – التي استندت إليها خطة اللجنة الرباعية المفصلة. ونعتقد أن من شأن اتخاذ إجراء يحترم القانون الدولي أن يساعد على إحلال سلام حقيقي وعادل ودائم. ولا يمكن تحقيق الطموحات المشروعة لكلا الطرفين في العيش بسلام وضمن حدود آمنة ومعترف بها إلا من خلال تسوية سياسية. لذلك، لنعط خطة سلام اللجنة الرباعية فرصة. إنها توفر تسوية منهجية وشاملة تأخذ في الحسبان الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية، التي يجب أن تعالج متوازية لا متتالية.

إن التاريخ هو ما يصنعه الرجال والنساء. والأمر متروك للرجال والنساء في إسرائيل وفلسطين ليكتبوا ويصنعوا تاريخهم معا. ولتحقيق هذه الغاية، كما قالت الكاميرون من قبل وكما ستقول الآن، من الضروري أن يعمل رجال ونساء وشباب الشرق الأوسط على بدء عملية لتطوير وتحويل طرق تفكيرهم وتصرفهم لاجتثاث موجة العنف المجنونة والتهيئة لإرادة المحبة.

السيد بالديفيس (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): ها نحن نجتمع مرة أخرى في هذه القاعة لنتأسى ونرفض تصعيد العنف الأخير في الشرق الأوسط. فبعد أسابيع قليلة من الهدوء النسبي، حقق أعداء السلام هدفهم مرة أخرى. فقد أُريقت الدماء مجددا وتجددت أعمال العنف، مما أدى إلى مناظر مروعة. وها هي قوات جيش الدفاع الإسرائيلي تحاصر مرة أخرى مقر الرئيس عرفات ولا تعرض للخطر حياته فقط، بل إمكانية إصلاح مختلف عناصر السلطة الفلسطينية في حد ذاتها أيضا.

يتعين ألا يخامر الشك أحدا أن كولومبيا ترفض عمليات الهجوم الإرهابية في الأراضي الإسرائيلية والهجوم الأخير على مدرسة في فلسطين. وإفراط إسرائيل في استخدام القوة وحصارها لمقر عرفات لا يسهمان في إيجاد المناخ السياسي الضروري للتغلب على الجمود في عملية استهلت قبل عامين.

لقد أيد أعضاء مجلس الأمن الأنشطة الدبلوماسية التي اضطلعت بها اللجنة الرباعية، التي تشارك الأمم المتحدة في عضويتها. والخطة التي قدمتها اللجنة قبل أسبوع تقريبا خطة شاملة وتشتمل على جوانب شتى يتعين أن تُطور بموازاة بعضها بعضا. وكما قلنا سابقا في هذه القاعة، يجب أن تعالج الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية على نحو متزامن. وفي حين أن المرحلة الأولى من خطة اللجنة الرباعية تتناول بإيجاز جميع هذه الجوانب، يجب أن نكفل ألا يسود أحد الجوانب بوصفه شرطا مسبقا لتحقيق الجوانب الأخرى.

وقد أنشأت اللجنة الرباعية، بمشاركة دول أخرى، بعض أفرقة العمل لمساعدة السلطة الفلسطينية على إدخال

إصلاحات في مختلف المجالات. ما من شك أن أعمال العنف والإرهاب تعوق هذه العملية، وكذلك تعوقها الإجراءات التي تتخذ لتقويض السلطة الفلسطينية، والتي تمثل تحديا لقوى التغيير التي يدعمها المجتمع الدولي.

ستكون الانتخابات الفلسطينية، التي من المقرر أن تُجرى في وقت مبكر من العام القادم، لحظة حاسمة. والقيادة التي ستُختار في هذه الانتخابات ينبغي أن تتمتع بدعم المجتمع الدولي، وستكون أيضا مسؤولة عن تنفيذ المرحلة القادمة من الخطة - إقامة الدولة الفلسطينية.

وإنشاء دولة فلسطينية ليس مجرد خيار، بل ضرورة. فهو يعني الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، كما جرى الاعتراف به في كثير من قرارات الأمم المتحدة.

والمرحلة الأخيرة لخطة اللجنة الرباعية تنص على إجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين بغية الوصول إلى حل نهائي. ويجب أن ترافق الإصلاحات والعملية السياسية تدابير تنفذها إسرائيل لتحسين مستويات معيشة الشعب الفلسطيني، مما يمكن من استئناف النشاط الاقتصادي وتيسير حركة السلع والأفراد ورفع الحصار وحظر التجول. ويجب على الطرفين أن يبذلا جهودا كبيرة لتحاشي الوقوع في براثن العنف، أو بالأحرى ألا يفسحا المجال للمتطرفين الذين يرون أن العنف هو المسار الوحيد للعمل.

وقبل أيام قليلة تلقينا تقريرا من السيدة كاترين برتيني، المبعوثة الشخصية للأمين العام، يتضمن تقييما للحالة الإنسانية في الأراضي المحتلة. وهذا التقرير يثير قلقنا ويؤكد ما كنا نخشاه جميعا، فعدم القدرة على الانتقال يؤثر على الأفراد حيث أنهم لا يستطيعون الذهاب إلى العمل. وتدهور صحتهم، علاوة على أنه لا يسمح لعربات الإسعاف بالوصول إلى بعض حالات الطوارئ. كما أن التعليم يتأثر أيضا، حيث أنه لا يمكن للمدرسين ولا للأطفال أن يذهبوا إلى المدارس. والافتقار إلى الدخل يسبب أزمة غذائية، وهناك حوالي ٣٠٠ محلة ليست لديها موارد مياه منتظمة. ويذكر التقرير أن هناك أزمة إنسانية خطيرة ومتزايدة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويتضمن التقرير مجموعة من التوصيات التي يجب أن تراعيها كل من السلطة الفلسطينية وإسرائيل، بما في ذلك الالتزام باحترام القانون الإنساني الدولي وانطباق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة.

السيد أغويلار زينسار (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): إن جهود اللجنة الرباعية قد أثمرت في الأيام القليلة الماضية فيما يتعلق برسم خطة عمل تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط. فجرى إعداد إطار زمني مع خطة من ثلاث مراحل ترمي إلى تحقيق هدف إرساء السلام الدائم بناء على رؤية وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة وفي علاقات عمل مثمرة وعادية مع جميع جيرانهما.

وأدت جهود اللجنة الرباعية أيضا إلى البحث عن آلية لتنفيذ ورصد الاتفاقات التي يجري التوصل إليها على أساس خطة المراحل الثلاث والتحقق من هذه الاتفاقات. وجرى التوصل إلى الاتفاق على النظر في فكرة إنشاء نظام للرصد تنفذه أطراف فاعلة من خارج المنطقة يمكنها تأكيد وفاء الأطراف بالالتزامات التي قطعتها.

وفي ظل هذه الظروف، بدأ المجتمع الدولي يشعر بأن جهود السلام قد يكتب لها النجاح. إلا أن هذه التوقعات قد أحبطت مرة أخرى بسبب التطورات العنيفة التي حدثت في الأيام القليلة الماضية. فاستئناف الهجمات الانتحارية وأعمال الانتقام من جانب إسرائيل عنصران يظهران بوضوح دورة العنف المفرغة التي لا نهاية لها. والإرهابيون الذين نفذوا هذه الأعمال قاموا بها بنية واضحة لتقويض عملية السلام التي

كان من الممكن أن تكون قد بدأت. ولكن من الواضح أيضا أن الأعمال الانتقامية التي نفذتها إسرائيل - مهما كان غرضها - تمثل أيضا تراجعا واضحا إلى الوراء وسبيلا لإحباط الآمال في تحقيق السلام.

وتشجب المكسيك وتستنكر الأعمال الإرهابية التي أودت بأرواح ضحايا إسرائيليين في الأيام القليلة الماضية. وليس هناك ما هو أكثر فعالية في منع تكرار هذه الأعمال من اتخاذ السلطة الفلسطينية لإجراءات حاسمة لعزل وإيقاف المجموعات المسلحة، مثل حماس، التي تمارس الإرهاب وتمجده. ويجب على السلطة الفلسطينية أن تتبرأ بشكل فعال وقاطع من الإرهاب. ويجب أن تبذل جهدا حقيقيا وصادقا لمنع الإذكاء المستمر لروح الكراهية. ومع ذلك، يجب أن نسأل أنفسنا، كيف يمكن للسلطة الفلسطينية أن تفعل ذلك إذا كانت تتعرض للتحرش والتدمير المستمرين، كما هو واضح.

إن وفد بلدي قد أعرب مرارا وتكرارا عن اقتناع بلدي بأن أعمال الانتقام والجهود الرامية إلى تدمير السلطة الفلسطينية تشجع ببساطة على العنف وعلى تصاعد الكراهية. يجب على إسرائيل أن تدعو إلى السلام وأن تأخذ في الاعتبار جميع مخاطر عدم التوصل إليه.

ويناشد بلدي إسرائيل أن تتصرف على نحو يساعد على بناء الثقة. وسيشمل ذلك تيسير ودعم المساعدات الإنسانية من أجل تخفيف حدة التوتر في الأراضي الفلسطينية المحتلة حتى يمكن تهيئة ظروف معيشية مقبولة هناك. ومن المحتم أن نتصدى للحالتين الاقتصادية والإنسانية اللتين تتدهوران على نحو غير مقبول نتيجة للأعمال التي تقوم بها إسرائيل.

وتؤكد المكسيك من جديد دعمها للجهود التي تبذلها اللجنة الرباعية. وسننظر في مشروع القرار المعروض على أعضاء المجلس من أجل التوصل إلى توافق في الآراء وإثبات إرادة المجلس الواضحة والتأكيد من جديد على رغبتنا في إرساء السلام.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): يجتمع المجلس اليوم لمناقشة الوضع في الشرق الأوسط مرة أخرى عقب تصعيد أعمال العنف في الأسابيع الماضية. ولقد شهدنا هذا العنف من قبل ولكن إن لم يتم التحكم في الوضع اليوم فسنواجه خطر التقويض الكامل لعملية السلام، وسنواجه حتى احتمال اتساع نطاق الصراع.

وتدين موريشيوس جميع أشكال العنف، سواء كانت في شكل هجمات إرهابية وتفجيرات انتحارية تستحق الشجب أو في شكل الاستخدام غير المكبوح وغير المتناسب للقوة العسكرية. وتدين موريشيوس بأشد العبارات الحصار المتواصل لمجمع الرئيس عرفات والتدمير المنظم له في تحد كامل للقرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، ونطالب بالوقف الفوري للحصار وكذلك بانسحاب قوات الدفاع الإسرائيلية من رام الله.

ونحن نتفهم تماما احتياج إسرائيل لتوفير الأمن لشعبها، كما أننا نشجب وندين الهجمات على مدنييها. ولكن ما لا نستطيع فهمه هو الحصار غير المجاز وغير المبرر المفروض على السلطة الفلسطينية، التي لا تزال تمثل السلطة الوحيدة التي يمكن معها التفكير في أي اتفاق سلام. ويشكل التدمير المدبر للمباني المحيطة بمجمع الرئيس عرفات، والذي يستهدف عزله وإذلاله، عملا خطيرا من أعمال الاستفزاز التي، وبأبسط العبارات، لا تعتبر أعمالا غير نافعة تماما ولن توقف دورة العنف فحسب، بل هي في الحقيقة أعمال ستفضي إلى المزيد من العنف الجامح والمزيد من الهجمات الإرهابية. وتعترف موريشيوس بالرئيس عرفات بصفته الزعيم المنتخب والشرعي للشعب الفلسطيني؛ فإذلاله لن

يفضي إلا إلى إثارة الكره والعنف، ولذلك لن يخدم سوى دوافع الجماعات المتطرفة.

وموريشيوس على قناعة بأنه لن تتم تلبية شواغل إسرائيل المشروعة إلا من خلال التعاون والحوار، بدلا من تدمير السلطة الفلسطينية. والحصار المستمر للمقر الفلسطيني سيقوض أيضا عملية الإصلاح ويبطئها بدرجة خطيرة، وهذه عملية نؤكد جميعا على أهميتها. وينبغي إعطاء الأولوية المطلقة لضرورة بناء قدرة أمنية فلسطينية جديدة وفعالة على أساس سليم لقيادة موحدة، والشفافية، والإخضاع للمساءلة. وإننا ندعو إسرائيل إلى استعراض مسلكها واستراتيجيتها في التعامل مع السلطة الفلسطينية. ولا بد أن تدرك إسرائيل أن التحسن في الوضع الأمني لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال عدم تقويض المؤسسات الأمنية الفلسطينية، ومن خلال السماح لها بالعمل بحرية وفعالية.

وقبل انتخابات كانون الثاني/يناير ببضعة أشهر من المهم بصفة خاصة أن تُتخذ جميع التدابير الاحتياطية اللازمة لتهيئة المناخ المساعد على تنظيم تلك الانتخابات، والتي ندعو بصددها جميع الأطراف إلى ضمان حريتها ونزاهتها وعدم الإقدام على أي شيء من الممكن أن يحدد نتيجتها مسبقا.

وما دمنا لا نعالج السبب الجذري لمشكلة الشرق الأوسط فلن نتمكن من إيجاد حل لها طويل الأجل ودائم. ويجب النظر بجدية في مشكلة الاحتلال وضرورة وجود وطن للفلسطينيين خاص بهم. وبينما نؤيد تماما رؤية الدولتين اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وضمن حدود آمنة، يتحتم إعطاء تلك الرؤية شكلا ماديا من نوع ما.

وفي ذلك الصدد، ندعم جهود المجموعة الرباعية لحل أزمة الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، وكذلك الدليل التفصيلي الذي تم وضعه في اجتماعها الأسبوع الماضي. كما نؤيد بشكل مماثل رؤية المجموعة الرباعية لخطة العمل المكونة من ثلاث مراحل لتحقيق حل قائم على وجود دولتين. ولكننا نرى أن الأولوية الرئيسية بعد انتخابات كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ ينبغي أن تتمثل في إعلان دولة للفلسطينيين، وبحدود مؤقتة. وستكون خطوة كهذه هي التدبير الأوحد الأكثر فعالية لبناء الثقة، والذي سيقطع شوطا كبيرا في رأينا نحو كبح العنف حيث أن شعب فلسطين سيجد في ذلك شعاع أمل حقيقيا.

ولكن لكي يحدث ذلك لا بد أن تكون هناك التزامات قوية من جانب الطرفين لتحقيق تلك الأهداف. وينبغي لإسرائيل أن توقف فورا الحصار المفروض على السلطة الفلسطينية وأن تسحب جميع قواتها من المناطق المحتلة وأن تعود إلى مواقع ما قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وينبغي أيضا وقف جميع المستوطنات غير القانونية. ونهيب بالفلسطينيين من جانبهم أن يفوا بالتزامهم بنبذ العنف ونبذ الهجمات الإرهابية.

إن الإحاطة الإعلامية المؤثرة التي قدمها السيد لارسن عن الحالة الإنسانية في الأراضي المحتلة يوم الجمعة الماضي تؤكد الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي بعمل عاجل. ومن المهم أن نلقي نظرة جديدة على التوصيات الواردة في تقرير بيرتيني وأن نحشد جميع الجهود للتخفيف من معاناة الفلسطينيين الأبرياء. وتبين الإحصاءات أن نسبة ٥٠ في المائة من السكان يعيشون على الأغذية التي توزع على سبيل الإعانة، وتبلغ نسبة البطالة ٥٠ في المائة، وتبلغ مستويات الفقر نسبة ٧٠ في المائة، وهناك نقص حاد في إمدادات الأغذية. وهذه كلها أمور ينبغي ألا نستمر في التغاضي عنها. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني عن طريق القيام بدون تأخير بتنفيذ توصيات السيدة برتيني، المبعوثة الشخصية للأمين العام للشؤون

الإنسانية. ونناشد إسرائيل أيضا رفع القيود المفروضة على الشعب الفلسطيني والاستمرار في الإفراج عن الأموال التي تم تحصيلها على شكل عائدات ضريبية مستحقة للفلسطينيين بغية التخفيف من الصعوبات الاقتصادية التي يواجهونها.

إن فترة ستة أسابيع من الهدوء في الشرق الأوسط لم تساعد في تحقيق أي تقدم هام في العملية السلمية، بل ثبت أن النهج التتابعي غير فعال. لذلك تؤيد موريشيوس الاستراتيجية التي أوجزها الأمين العام للنهج الموازي بدلا من النهج التتابعي في التصدي للحالة في الشرق الأوسط بطريقة شاملة. وينبغي للعملية الدبلوماسية والسياسية أن تستمر بالاقتران مع المناقشات المتعلقة بالبعدين الأمني والاقتصادي.

وتعتقد موريشيوس أنه لا بد للمجلس أن يبعث برسالة واضحة إلى الطرفين مؤداها أن العنف لن يساعد في إحلال السلام؛ بل لا بد من وقفة ولا بد للمفاوضات أن تستمر. وفي الوقت الذي تولى فيه أهمية كبيرة لحاجة الأعضاء إلى احترام قرارات مجلس الأمن والامتثال لها، فإنه من الجوهري أن يحترم الجميع أهمية مصداقية المجلس وأن تحترم بدون تحفظ أو تمييز.

السيد تراوري (غينيا) (تكلم بالفرنسية): بعد فترة من الهدوء الذي بعث على الأمل في عودة السلام في الشرق الأوسط، للأسف تنجرف المنطقة مرة أخرى إلى دائرة العنف. فلقد شهدنا ولعدة أيام استئناف الهجمات الانتحارية والرد غير المتناسب من جانب السلطات الإسرائيلية. إن تلك الأعمال التي تستحق الشجب والتي تتناقض مع روح الشرعية الدولية تشجع المتطرفين في كلا الجانبين وتؤدي إلى إحياء التعصب الأعمى القديم.

ومن الواضح أن المجموعات الفلسطينية التي تستهدف الإسرائيليين تضر بقضية تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة. وعلى نفس المنوال، فإن الحصار المطول لمقر الرئيس عرفات وتدمير الهياكل الأساسية القائمة هما جزء من عملية إضعاف السلطة الفلسطينية، إذ لا يمكنها في ظل هذه الظروف أن تفي بمطالب الأمن الإسرائيلي.

إن وفدي يدين بشدة الهجمات الانتحارية التي تودي بحياة الملايين من الإسرائيليين الأبرياء، وكذلك استمرار الحصار وتدمير الهياكل الأساسية الفلسطينية. فهذه السياسات لا تخدم مصالح الشعب الفلسطيني ولا مصالح الشعب الإسرائيلي. ويكمن الحل الوحيد لإنهاء الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني – ولن نكف عن تكرار ذلك – في وقف الأعمال العسكرية والعودة إلى طاولة المفاوضات، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويجب أن تندرج هذه المفاوضات في إطار شامل يراعي التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني وحق إسرائيل في الأمن. كما يجب أن تأخذ المفاوضات بعين الاعتبار، بشكل متزامن وعلى قدم المساواة الجوانب السياسية والإنسانية والأمنية للمشكلة. وتحقيقا لذلك – وفضلا عن الإرادة السياسية الضرورية لدى القادة الإسرائيليين والفلسطينيين – لا بد للمجتمع الدولي بوجه عام ومجلس الأمن بشكل خاص من مواصلة بذل الجهود للتقريب بين الطرفين. وفي هذا الإطار، أود الإشارة إلى الاجتماع الأخير للجنة الرباعية المنعقد في نيويورك في ١٧ أيلول/سبتمبر، الذي أعد دليلا تفصيليا نراه معقولا ونحن نؤيده. وستكون هذه الخطة ذات المراحل الثلاث، لو جرى تنفيذها باتساق واقتناع، واحدة من أكثر الطرق الناجعة لاستعادة الثقة ودفع الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني إلى سبيل للخروج من الأزمة، بشكل مشرف وعادل ودائم.

إن وفدي لا يراوده أدنى شك في أنه بفضل الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي، الذي ما فتئ يقدم المبادرات والتعهدات الجديرة بالثناء، سنحقق الهدف الذي نصبو إليه ونُسهم معا في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

السيد وهبه (سوريا): قبل كل شيء، أود أن أتوجه إليكم، سيدي الرئيس، بالشكر على عقد هذه الجلسة في هذا الوقت، وإن كانت قد تأخرت بعض الشيء، وكنا قد طلبنا عقد هذه الجلسة يوم الجمعة، ولا نفهم لماذا هذا التأخير رغم أن الوضع في المنطقة يغلي.

لقد عبّر الجميع عن الخطورة البالغة للوضع في المنطقة، خاصة وأن الأيام الأخيرة شهدت تطورات ذات طبيعة كارثية على الساحة الفلسطينية، لا سابق لها منذ جرائم الحرب التي شهدها عالمنا أثناء الحرب العالمية الثانية. إن الكثيرين منا تصوروا أن أيام التدمير المتعمد للمباني فوق رؤوس سكانها من أطفال ونساء وشيوخ، وأيام التدمير الواسع للبنى التحتية في أي مكان قد ولت إلى غير رجعة، ولا سيما مع هذه الألفية الجديدة. لكن، أين هو الواقع مما يحدث على الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث تمارس قوات الاحتلال الإسرائيلي أبشع وأفظع الجرائم ضد المدنيين الفلسطينيين بدون رادع من أحد، وبدون ممارسة الحد الأدنى من احترام القانون الدولي والأخلاق الإنسانية الدولية، وبدون ما توافقت عليه شعوب العالم وتجسد في اتفاقيات أصبحت رمزا لقيم وحضارة الجنس البشري؟

ها هي إسرائيل المدججة بمختلف أنواع الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ناهيك عن ترسانتها من أسلحة القتل والتدمير الشامل، والجرافات الإسرائيلية التي شاهدناها تتمادى في تدمير البيوت التي تأوي الأطفال والمشردين والمعذبين من الفلسطينيين، تمارس هواياتها اليومية في القتل والتدمير، وتمثل أعتى أنواع وأشكال الصلف والتمرد على الشرعية الدولية وكافة معايير القيم والأخلاق.

وكنا قد استمعنا إلى أن هناك ٢٨ قرارا من مجلس الأمن لم تكترث لها إسرائيل، فهل هناك استهتار بالشرعية الدولية أكثر من ذلك؟ ولو أن أي دولة قد استهترت بقرار واحد لقامت الدنيا و لم تقعد.

لقد حذرت سورية مرارا وتكرارا من أن ما يدور في الأراضي العربية المحتلة يأتي ضمن نهج استراتيجي للحكومة الإسرائيلية التي اتخذت من تحدي القانون الدولي وقرارات هذا المجلس سياسة ثابتة لها. وقد أشرنا سابقا ونشير الآن إلى أن هذه الحكومة لا توجد لها استراتيجية سلام، بل إن استراتيجيتها التي لا تحتاج إلى تحليل عميق مبنية على استراتيجية شن الحروب وإدامة الاحتلال وقمع تطلعات شعبنا في الأراضي المحتلة لتحقيق آماله في الحرية والكرامة وإنهاء الاحتلال.

وخير دليل على سياسة إسرائيل المعادية للسلام ما صرح به رئيس الوزراء الإسرائيلي قبل أيام حين قال إن لا حقوق للعرب في الأراضي التي احتلت في عام ١٩٦٧، وأن السيادة على هذه الأراضي تعود لإسرائيل. فهل هناك حاجة إلى تقديم المزيد من البراهين على عدم رغبة الحكومة الإسرائيلية في السلام وتمسكها بالاحتلال ولجوئها إلى القوة العسكرية التي لن تؤدي، بالتأكيد، سوى إلى الإفلاس، كما قال السيد كوفي عنان، الأمين العام، صباح اليوم؟

إن الشعب الفلسطيني يتعرض في هذه الأيام لأبشع أشكال الاحتلال والحصار الظالم والقتل المنظم، بدون تحرك جدي لإيقاف مجزرة العصر الفظيعة التي تمارسها إسرائيل أمام أعين وسمع العالم.

لقد مضى أكثر من ٧٠ يوما على حصار قاتل لمدينة نابلس، و لم يتحرك المجتمع الدولي لإنقاذ مئات الآلاف من الأطفال والنساء والمدنيين الأبرياء الآخرين. وهذا ينطبق على المدن الأخرى أيضا.

ولكننا الآن نتحدث عن تدمير المنشآت الفلسطينية. وإسرائيل قتلت حوالي ٨٠ فلسطينيا خلال شهر ونيف، و لم تطالَب إسرائيل بوقف آلة القتل والانتقام، و لم يتحرك

أحد، على الرغم من أن العالم كله يعرف أن الذرائع الإسرائيلية بمحاربة العنف الفلسطيني لم تعد قائمة. فهل يشكل هذا الصمت بداية لسنّ قانون دولي جديد يقوم على التغاضي عن جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان، إرضاء لإسرائيل وإشباعا لنزوات قادها في إراقة مزيد من الدم الفلسطيني؟ هل هذا هو القانون الجديد، بديلا عن القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، واتفاقيات جنيف؟

لقد توافق العرب والمجتمع الدولي على شروط إقامة السلام العادل والشامل في المنطقة، وذلك استنادا إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام. واعتمد القادة العرب في مؤتمر قمة بيروت مبادرة سلام شاملة مبنية على القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومع ذلك فإن إسرائيل تتمسك باحتلالها وعدوانها اليومي ضدّ العرب. وفي مقابل ذلك، يزداد تمسك العرب بحقوقهم غير القابلة للتصرف، وبإيمانهم بالشرعيّة الدولية كطريق إلى تحقيق السلام العادل والشامل.

أمام أعضاء المجلس طرحنا مشروع قرار تقدّمت به المجموعة العربية بالإجماع، يعبّر عن القلق البالغ إزاء الأحداث المأساوية والعنيفة التي تلف الساحة الفلسطينية منذ عام ٢٠٠٠ وحتى الآن، بما في ذلك إعادة احتلال مقر القيادة الفلسطينية. ويعيد مشروع القرار التأكيد على ضرورة احترام القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. ويطالب مشروع القرار إسرائيل بسحب قواها من المدن الفلسطينية.

وتدعم سورية مشروع القرار هذا، وترى أنه هو الحد الأدنى الذي يمكن لجميع أعضاء المجلس التوافق عليه. فهل يفتح مجلسنا نافذة الأمل أمام الشعب الفلسطيني، الذي يخضع لحصار جائر، ولممارسات لا يمكن قبولها؟ هذا ما نحث المجلس عليه، أن يفتح نافذة الأمل اليوم، ونحث أعضاء المجلس على دعم هذا المشروع بحدوده الدنيا.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): في الأيام الأخيرة، تفجرت المصادمات العنيفة مرة أخرى بين إسرائيل وفلسطين. ونحن ندين محاصرة الجيش الإسرائيلي مرة أخرى لرام الله وتدميره مقر الرئيس عرفات، معرّضا أمنه وسلامته بشكل مباشر للخطر.

ونطالب الجانب الإسرائيلي بأن ينهي فورا هذا الحصار على الرئيس عرفات، وأن يضمن كرامته، فضلا عن سلامته وأمنه. كما أننا ندين التفجيرات الانتحارية داخل إسرائيل. وندعو كلا من إسرائيل وفلسطين إلى ممارسة ضبط النفس والإقلاع عن مواجهة العنف بمزيد من العنف، وإلى التعاون مع جهود الوساطة التي يبذلها المجتمع الدولي.

وخلال حلقة العنف المفرغة التي دارت مؤخرا، أصيبت إسرائيل وفلسطين على السواء بخسائر فادحة، وبخاصة فلسطين التي باتت الحالة الإنسانية فيها بالغة الخطورة. ووضعت السلطات الإسرائيلية إيمانها الأعمى في القوة. بيد أن إفراط إسرائيل في الانتقام بعنف لم يجلب لها السلام والأمن. كما يبرهن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أن المشاركة النشطة من جانب المجتمع الدولي لا غنى عنها من أجل وضع حد للعنف وتعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط.

وقد اعتمد مؤتمر قمة الجامعة العربية منذ وقت غير بعيد اقتراحا قدمته المملكة العربية السعودية لإحلال السلام في الشرق الأوسط، وأيد المؤتمر هذا الاقتراح. وتقدمت المجموعة الرباعية مؤخرا بخطة من ثلاثة أوجه، أو ثلاث مراحل. كما أدرجت في جدول الأعمال عملية الإصلاح وإجراء الانتخاب في فلسطين. ومع أن كل هذه التطورات

إيجابية، فإننا نرى أيضا أن حلقة العنف المفرغة بين إسرائيل وفلسطين لم تُكسر.

ذلك أنه بدون إنهاء العنف لا يمكن للإصلاح في فلسطين أن يستمر، وسوف تصبح جميع أدلة العمل والبرامج الرامية إلى تسوية المشكلة بين إسرائيل وفلسطين مجرد حبر على ورق. ولذلك يجب أن يضاعف المجتمع الدولي من بذل الجهود، وأن يزيد مجلس الأمن من الاضطلاع بمسؤولياته.

وتعلق الحكومة الصينية أهمية على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وترجو أن تشهد انفراجا في الصراع بين إسرائيل وفلسطين في وقت قريب. ومواصلة من الحكومة الصينية لمشاركتها في عملية السلام في الشرق الأوسط وتعزيزها، فقد عيّنت بالفعل مبعوثا خاصا معنيا بمسألة الشرق الأوسط. وسنعزز الاتصالات والمشاورات التي نجريها مع الأطراف المعنية كافة، وسنبذل جهودا لا تعرف الكلل من أجل تحقيق السلام في ربوع هذه المنطقة.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ما زالت الحالة في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة ماضية في تدهورها، وتهدد بالخروج تماما عن قيد السيطرة. وقد تلا الأعمال الإرهابية الواسعة النطاق في إسرائيل اتخاذ جيشها لإجراءات قاسية ضد مقر ياسر عرفات، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، في رام الله. وقد نشبت الآن، ردا على ذلك، مظاهرات احتجاج عارمة لا تزال قائمة في الأراضي الفلسطينية في الوقت الراهن. وقد سقط في الصدامات مع القوات الإسرائيلية في رام الله وطولكرم ونابلس عدد من القتلى والجرحى.

حدث كل هذا في نفس اللحظة التي لوحظ فيها انخفاض مستوى العنف في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. حدث في الوقت الذي وُجدت فيه احتمالات للخروج من الأزمة استنادا إلى المقترحات التي اتفقت عليها المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين في نيويورك يوم ١٧ أيلول/سبتمبر. ذلك أن مجلس الأمن أقر مقترحاتهم.

فقوى التطرف لا تهتم بإيجاد تسوية للصراع في الشرق الأوسط. وهي تريد أن تعرّض الحالة من جديد للخطر وتدفع بالفلسطينيين والإسرائيليين في مسلسل آخر متصاعد من سفك الدماء والمواجهة. ومن الأهمية بمكان ألا نسمح لمعارضي عملية السلام بتحقيق أهدافهم. ونحن نحث كلا الطرفين بشدة على عدم الانسياق للعواطف ولاستفزازات المتطرفين، وعدم السماح لسيناريو العنف هذا بأن ينتشر.

وفي عطلة نهاية الأسبوع الماضية أجرى وزير الشؤون الخارجية للاتحاد الروسي إيغور إيفانوف محادثات تليفونية مع رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات، ونائب رئيس وزراء إسرائيل شيمون بيريز، والأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، ومع وزير خارجية الولايات المتحدة، ووزراء خارجية المملكة السعودية ومصر والدانمرك، والأمين العام للأمم المتحدة، والممثل السامي للاتحاد الأوروبي خافير سولانا. وقد تبادلوا الآراء بشأن الخطوات التي ينبغي اتخاذها لحل هذه الأزمة.

وروسيا مقتنعة بأنه في غاية الأهمية الآن أن نبذل كل جهد ممكن من أجل وقف أعمال العنف فورا. ومن المهم إنهاء الحصار والتدمير لمقر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وإعطاء السلطة الفلسطينية بعض الإمكانيات الحقيقية لفرض النظام في الأراضي، وبدرجة أولى، وقف هجمات المتطرفين واعتقال الأشخاص المذنبين بجرم ارتكاب أعمال إرهابية.

وفي هذه اللحظة الحاسمة، من المهم أن نستغل كل الآليات القائمة من أجل استقرار الحالة على وجه السرعة. ومن الضروري استغلال إمكانات مجلس الأمن، والوسطاء

الدوليين والبلدان الرئيسية في الشرق الأوسط من أجل وقف تصاعد هذا الصراع وتمهيد السبيل أمام إجراء مفاوضات على أساس ما اتفقت عليه اللجنة الرباعية التي فتحت سبيلا نحو تحقيق تسوية شاملة على أساس قرارات مجلس الأمن. واليوم، تلك القرارات لا تنفذ.

ويجب أن يرد مجلس الأمن على هذا التحدي لسلطته. ولا بد لنا أن نسعى بنشاط وبثبات العزيمة لتحقيق وقف فوري لتطور هذا الوضع في الأراضي الفلسطينية إلى حد غير مقبول على الإطلاق، والذي يشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن.

إن روسيا عضو دائم في مجلس الأمن، وستسترشد بهذه المبادئ لدى النظر في مشروع القرار الذي سيقدم إلى المجلس.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): عندما تكلم إلينا الأمين العام هذا الصباح، أنهى بيانه بهذه الجملة: ''دعونا نعيد بناء الوسط الذي يمكن أن يصمد''. أعتقد أنه كان يشير إلى بناء وسط في الشرق الأوسط، لكن ملاحظته قد تنطبق أيضا على مجلس الأمن، الذي كما نعرف، لم يوحد صفوفه بشأن مسألة الشرق الأوسط. حقيقة نحن بحاجة أيضا إلى بناء وسط في مجلس الأمن.

ولدينا اقتراح عملي واحد ألا وهو أنه قد يكون من المفيد أن نستعرض البيانات النيرة التي أدلى بها الأمين العام حول مسألة الشرق الأوسط، بما في ذلك بيانه الذي أدلى به اليوم. وإذا استخدمنا هذه البيانات كأساس للعمل، عندها أعتقد أنه يمكننا أن نبني وسطا نحن في حاجة إليه في هذا المجلس.

وإذ أتحدث الآن بصفتي الوطنية، وكوني المتكلم الرابع عشر، ألاحظ أنه لربما كررنا أو أيدنا العديد من النقاط التي قيلت حتى الآن، ولكن بعضها جدير بالإعادة. وسأتقدم بنقاط خمس.

النقطة الأولى هي أن سنغافورة تشجب بأشد العبارات جميع أشكال العنف والإرهاب التي تستهدف المدنيين، وتدعو إلى وضع حد للأعمال المتطرفة من كلا الجانبين. وعلى القوات الإسرائيلية أن توقف توغلها المتكرر في المدن الفلسطينية، كما قال بالفعل كل متحدث سبقني، وأن ترفع حصارها عن رام الله. وفي الوقت نفسه، يجب على السلطة الفلسطينية أن تبذل قصارى جهودها لوضع حد للتفجيرات الانتحارية بالقنابل وأعمال الإرهاب الأخرى ضد السكان الإسرائيليين. وفي هذا الصدد، نرحب بالإدانة القاطعة من السلطة الفلسطينية لسلسلة التفجيرات الانتحارية بالقنابل الأخيرة.

النقطة الثانية التي نود أن نبديها، كما قال بعض المتكلمين، هي أننا نؤيد بقوة جهود اللجنة الرباعية. في الوقع، من الصعب أن يصدق المرء أنه قبل ثلاثة أيام اتانا تيري رود – لارسن هنا وتحدث عن التقدم الكبير الذي أنجزته اللجنة الرباعية.

والجدير ذكره أيضا أن اللجنة الرباعية في اجتماعها الأخير أجرت مشاورات مع وزراء خارجية مصر والأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية، بصفتهم ممثلين للجنة المتابعة لجامعة الدول العربية، بالإضافة إلى ممثلين عن إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وفي نفس الوقت، وضعت اللجنة الرباعية مواعيد وأهدافا مفصلة ومحددة في إطار دليل تفصيلي مؤلف من ثلاث مراحل. ومن المهم جدا أيضا أن اللجنة الرباعية قررت إنشاء آلية الطرف الثالث لمراقبة وتقييم التقدم المحرز في المراحل الثلاث، وسيعتمد التقييم بدقة على امتثال الأطراف لمعايير الأداء المحددة. ونتطلع إلى الحصول على المزيد من التفاصيل في الوقت الذي تطور اللجنة الرباعية آلية المراقبة والتقييم الخاصة بها.

نقطة وحيدة كنا نريد أن نتقدم بها إلى اللجنة الرباعية ألا وهي أننا نأمل أن تأخذ اللجنة الرباعية في الحسبان، وهي تضطلع بعملها، تحقيق نتائج، لأنه إذا ما وصفت اللجنة الرباعية خطة عملها بدون أن تحدد النتائج، فما نخشاه هو أن تقوض هذه العملية أيضا.

أما نقطتنا الثالثة فهي أننا نأمل ألا يؤخذ المجتمع الدولي، وكذلك اللجنة الرباعية، رهينة من قبل أعمال متطرفين من كلا الجانبين عازمين على عرقلة عملية السلام. وعلينا في هذه اللحظة الصعبة ألا ننسى العملية بنطاقها الأوسع، والتي كما ذكرنا السيد رود - لارسن، يجب أن تعتمد على المتابعة المتوازية للمسارات الإنسانية والأمنية والسياسية المختلفة وكذلك على أساس متبادل.

والنقطة الرابعة التي نود أن نتكلم عنها هي النقطة التي تتعلق بالبعد الإنساني، الذي هو، كما ذكّرنا به العديد من المتكلمين، هام للغاية. وقدم لنا السيد رود - لارسن أيضا إحصاءات عما وصلت إليه الحالة الإنسانية من سوء في الوقت الحاضر. ونحن ندعم جهود الإغاثة الفورية لتخفيف الأزمة الإنسانية، بما في ذلك تطبيق التوصيات التي تقدمت بها السيدة كاثلين بيرتيني المبعوثة الخاصة للأمين العام للشؤون الإنسانية. وأن التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي واضحة: عليها أن تسمح للوكالات الإنسانية بتيسير الوصول الفوري إلى المناطق المتضررة للقيام بعمليات إغاثة وإنقاذ فيها.

ونقطتي الخامسة والأخيرة هي أننا ما زلنا من المؤمنين بأن الوضع يتطلب انخراطا مستمرا ودائما من قبل مجلس الأمن. ومرة أخرى، وكما قال كل متكلم بالفعل، فإن أفضل أسلوب للتصدي لهذا الوضع هو عبر تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢). وكل قرار من هذه القرارات جاء بعد مفاوضات صعبة. والكلمات تم انتقاؤها بحذر، وهذه القرارات أمامنا. فالتحدي الذي يواجهنا هو أن ننفذها.

ومرة أخرى، وكما قال متكلمون آخرون، يعتمد التقدم في الأمد البعيد على رغبة الطرفين السياسية بتخطي التدابير الأمنية قصيرة الأمد وتحقيق الرؤيا الواسعة المنصوص عليها في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) ألا وهو قيام دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب، ضمن حدود دولية آمنة ومعترف بها.

ونعتقد أيضا بأن المبادرة السلمية التي اعتمدها مؤتمر القمة العربية في بيروت هي فرصة تاريخية ينبغي ألا نضيعها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

تؤيد بلغاريا البيان الذي سيدلي به بعد قليل ممثل الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أتقدم ببضع ملاحظات إضافية. إن بلغاريا تندد على نحو ساخط بدائرة العنف الجديدة هذه في الشرق الأوسط. وإننا ندين بما لا يرقى إليه شك أعمال العنف والإرهاب التي أدت إلى موت المدنيين الأبرياء وتدمير المنازل وغيرها من الممتلكات.

وتندد بلغاريا بالأعمال الإرهابية في إسرائيل، ولا سيما تلك المرتكبة في القدس وتل أبيب. وفي نفس الوقت، نعرب عن أسفنا إزاء قرار الحكومة الإسرائيلية بعزل الرئيس عرفات. فهذه الأعمال تؤدي إلى نشوء أزمة في الشرق الأوسط وتفضي إلى حلقة مفرغة جديدة من العنف يكون الشعبان الإسرائيلي والفلسطيني على حد سواء رهينة لها.

وإننا نشدد على أن تتوقف فورا أعمال العنف تلك، بما في ذلك قتل المواطنين الأبرياء. وتوجه بلغاريا نداء إلى السلطة الفلسطينية لكي تضاعف جهودها لوقف كل

الأعمال الإرهابية والعمليات الانتحارية بالقنابل. فهي موجهة ضد مصالح الشعب الفلسطيني الوطنية، وضد إقامة الدولة الفلسطينية واستتباب السلام. ويجب أن يهدف التصدي للإرهاب والتدابير الأمنية إلى إقامة سلام دائم، وليس إلى تشجيع دوامة أخرى من أعمال العنف في هذا الصراع.

وإن ما يقوم به الجيش الإسرائيلي في رام الله وفي مقر الرئيس عرفات غير مقبول. فتلك الأفعال والسياسات لا تسهم في القضاء على الإرهاب، لكنها في الواقع تشجع المتطرفين وتعوق عملية إصلاح السلطة الفلسطينية وإقامة سلام دائم في الشرق الأوسط. وعليه، فإننا نناشد إسرائيل أن ترفع الحصار فورا. والمهم الآن هو توفير مناخ أمني حقيقي في المنطقة من شأنه تعزيز الاتصالات المباشرة بين الطرفين. انطلاقا من هذا الواقع، تشجعنا الأنباء التي وردت خلال الساعات الماضية القليلة والتي تشير إلى حصول اتصال مباشر بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وترحب بلغاريا بشكل خاص بالبيان الذي أدلى به السيد هاني الحسن، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، والذي جاء فيه أن فلسطين تسعى إلى تحقيق السلام مع إسرائيل وأن ”الفلسطينيين يريدون التعايش السلمي ويتوقون إلى الشراكة وهم مستعدون لإقامة أمن مشترك“.

وإننا نرحب مع الارتياح بالتعهد الذي قطعته حركة فتح بمنع الاعتداءات ضد المدنيين الإسرائيليين، ونناشد الجماعات الفلسطينية الأخرى أن تعلن عن تأييدها لتلك المبادرة. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن نداء حركة فتح للإضراب في غزة للدلالة على التضامن مع المحاصرين لا يدعم مناخ الشراكة ليساعد على إقامة مناخ أمني. إن هذا هو الوقت المناسب للتشديد على الأهمية التي توليها بلغاريا لحل الأزمات الإنسانية التي يشهدها الشعب الفلسطيني. ونحن نؤيد من دون أدنى تحفظ الاستنتاجات التي خلصت إليها السيدة برتيني في تقريرها، ونرى أن من الملح التوصل إلى توازن عادل بين المقتضيات الأمنية الإسرائيلية، من جهة، والحاجة إلى إنهاء الأزمات الإنسانية الجارية في الأراضي المحتلة من جهة أخرى.

ويناشد بلدي الطرفين الجلوس إلى طاولة المفاوضات، وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٩٧ (٢٠٠٢) الذي ينص على التعايش السلمي بين الدولتين، إسرائيل وفلسطين.

وصباح اليوم، تحدث الأمين العام، السيد كوفي أنان، بحق، عن غياب الأمل في الشرق الأوسط. وغياب الأمل أمر صحيح. فمن الجانب الإسرائيلي، يشعر الإسرائيليون بأن أمنهم مهدد باستمرار، ومن الجانب الفلسطيني، لا يرى الفلسطينيون أي نهاية للاحتلال. وفي هذا الإطار، فإن الجماعة الرباعية والبيان التفصيلي الذي اعتمدته، وهو بحق مخطط سلام، يبعثان الأمل الحقيقي. وتؤيد بلغاريا من دون تحفظ بيان ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ الصادر عن الجماعة الرباعية في نيويورك، ونشدد على أهمية أن يعمل الطرفان معا للتوصل إلى حل دائم وسلمي قبل العام ٢٠٠٥.

واختتم كلامي بتكرار دعوة بلدي لمزيد من التمييز السياسي ولمزيد من التسوية والتوافق من قبل الطرفين. وإننا نؤكد من جديد على عزمنا على تأييد كل الذين يحرصون على استتباب السلم والأمن في الشرق الأوسط تأييدا كاملا.

أستأنف الآن عملي كرئيس لمجلس الأمن.

المتحدث التالي على قائمتي هو ممثل مصر. أدعوه إلى الجلوس إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر): سيدي الرئيس، خلال أيام قليلة، تدخل انتفاضة الشعب الفلسطيني عامها الثالث.

وتشهد الأراضي الفلسطينية المحتلة هذا الأسبوع تصعيدا وعنفا غاشما من قوات الاحتلال الإسرائيلي، وتدميرا وحصارا لمقر الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات. ويأتي هذا العنف الذي استمر طوال الأسابيع الستة الأخيرة في فترة تحلى خلالها الشعب الفلسطيني بكامل اتجاهاته وفئاته بضبط النفس، أملا في التوصل إلى تحقيق انفراج حقيقي يقود إلى تهدئة في الوضع العام، مما يفتح الطريق لمفاوضات جادة تحقق السلام للطرفين. ولقد تابع الجميع ضبط النفس الفلسطيني الذي امتد لستة أسابيع وليس لسبعة أيام، وذلك رغم استمرار محاولات القهر وأعمال العنف من جانب الجيش الإسرائيلي خلال هذه الفترة الممتدة.

وشهد العالم استمرار عمليات قتل المدنيين الفلسطينيين. كما استمر الجميع يرصدون ويتابعون بدهشة وغضب أحاديث الكثير من مسؤولي إسرائيل، ليس حول جهود السلام ووقف المواجهات والعودة إلى الحوار البناء، ولكن ترديدهم، في نشوة، ما يتصورونه النصر القادم أو الانتصار الكامل ضد الفلسطينيين وكسر إرادتهم والقضاء على شعلة المقاومة لديهم.

للأسف أن هذه هي الاتجاهات في إسرائيل. وتتصور أن العمل العسكري المسلح واستخدام القوة والقتل والحصار والتجويع والعمل على القضاء على البنية الإنسانية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، سيحقق هدف هذه العناصر في السيطرة واستمرار الاحتلال. نقول لهم، بكل وضوح، ستفشلون. ونحن، في رفضنا لهذه السياسات والتوجهات، ننصحهم بأن يتعلموا من دروس التاريخ ومقاومة الشعوب للاحتلال والاستعمار. وإن هذه المقاومة لا يمكن أن تكسر، والعنف لا يولد إلا العنف. ونحن نقول هنا وبكل وضوح لهذه العناصر في إسرائيل إنها لا يمكن أن تنتصر على إرادة شعب فلسطين في مقاومة الاحتلال أو تكسر شوكته، مهما بلغت قوة آلتها الحربية ومهما حشدت من عتاد عسكري أو اتبعت من سياسات قسرية، بل على العكس من ذلك فإنه لا يمكن إلا أن يكون هناك المزيد من المعاناة والألم للطرفين ما لم تدرك إسرائيل أن حسن النية والتفاوض وإعادة بناء الثقة وإنهاء الاحتلال هو المفتاح إلى الاستقرار والأمن والسلام.

لقد رفعت يد مخضبة بدماء الفلسطينيين علما لإسرائيل فوق أحد مباني مقر الرئيس الفلسطيني. متحدية بذلك ليس فقط إرادة شعب فلسطين، ولكن أيضا المجتمع الدولي وكل الأعراف.

وسوف يسقط شعب فلسطين هذا العلم من فوق مباني الرئاسة الفلسطينية.

إن مصر، وهي تشارك الكثير من أطراف المجتمع الدولي في إدانة كل أشكال العنف ضد المدنيين على الجانبين، لا يمكن إلا أن تستمر في إدانة الإجراءات والأعمال الإسرائيلية ضد مقر الرئيس عرفات وأن تطالب بتوقف كل ممارسات القهر ضد أبناء الشعب الفلسطيني وقيادته الوطنية.

إن الأمن لا يمكن أن يتحقق من خلال غطرسة القوة أو استخدامها الأعمى. لكن الأمن الحقيقي المستقر والممتد يتحقق فقط من خلال السلام القائم على العدل واحترام حقوق الغير. إن مصر تؤكد أن السبيل إلى السلام، للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، يجب أن يمر من خلال الكف عن الممارسات القهرية والانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ يوم ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية. هذا هو الطريق إلى الأمن والسلام والاستقرار في الشرق الأوسط، والعيش في إطار علاقات من التعاون وحسن الجوار.

إن المجتمع الدولي، ممثلا في هذا المجلس، مطالب اليوم بتحمل مسؤولياته لوقف هذه المأساة التي تشهدها الأراضي

المقدسة، وفرض احترام القانون الإنساني الدولي، وتسهيل عودة الجانبين إلى مائدة المفاوضات، مما يفتح الطريق إلى هذه التسوية المرجوة. ولعل أحد الخطوات الأساسية التي لا زلنا نرى أهميتها، بل وضرورتها، هي توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني بالطريقة والأسلوب الذي يرضاه المجتمع الدولي.

وتبقى نقطة أخيرة نرى أن الأمر يحتم التحدث بشأنها، وهي تتعلق بالأسلوب الذي اتبعه هذا المجلس الموقر في التعامل مع الوضع الحالي بالأراضي المحتلة وتصرفات سلطات الاحتلال في رأينا، وقف هذا المجلس يتابع، بل أقول يشاهد، كل ما يحدث خلال الأيام الأخيرة وكأن الأمر لا يعنيه أو كأن الأحداث تقع في كوكب آخر. إن المطلوب اليوم أن يتدخل هذا المجلس لوضع الأمور في نصابها ووقف تصرفات قوات الاحتلال، وإلا فإن غيابه سوف يكون مؤشرا خطيرا لكل هؤلاء الذين يثقون في الشرعية الدولية ودور الأمم المتحدة في عالم اليوم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أرحب بالسيد رياض رحمن، وزير خارجية بنغلاديش. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رحمن (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): في هذا الوقت الذي نتحدث فيه هذا الصباح، يخضع الرئيس عرفات للحصار وتقوم الدبابات الإسرائيلية بتدمير مقره وتطوق ما تبقى من هذا المقر.

هذه مسألة تثير قلقا شديدا، لأن هذا العدوان العسكري الأخير يعرض للخطر الرئيس عرفات، وهو زعيم منتخب لأمة وحائز على جائزة نوبل للسلام ويجسد القضية الفلسطينية.

إنها مثار قلق شديد، لأن السياسة التي تنتهجها تل أبيب، على ما يبدو، موجهة لا لتدمير البنى التحتية المادية للسلطة الفلسطينية فحسب، وإنما تهدف أيضا لتدمير صرح السلام الذي أقيم من خلال عمليتي أوسلو ومدريد.

ومن المثير للسخط أن إسرائيل مستمرة في الاستهتار بقرارات مجلس الأمن بمنأى عن أي عقاب. ويجري تجاهل اتفاقات جنيف عمدا. ويجري انتهاك جميع قواعد وأعراف القانون الدولي.

لقد أخرجت إسرائيل بالقوة نسبة كبيرة من الفلسطينيين من بيوتهم وحكمت عليهم بالعيش في مخيمات اللاجئين أو شتتهم بالقوة. وعلى مدى عدة عقود والشعب الفلسطيني يتعرض للمذابح والترحيل والإهانة اليومية والاضطهاد المنظم.

و لم يعرف أكثر من جيل من الفلسطينيين سوى الاحتلال والقصف بالقنابل والصواريخ والغارات وعمليات الهدم والقتل والاعتقال والإذلال. و لم تعان أي أمة أخرى على وجه الأرض هذا القدر من المعاناة أو لمدة طويلة إلى هذا الحد.

واليوم، عُكست القيم على نحو شرير، إذ يجري تجريم الشعب الفلسطيني نتيجة لمقاومته، ونتيجة لكفاحه من أجل تحقيق المصير ومطالبته بحقه غير القابل للتصرف في العودة إلى بيوت أجداده.

ومع ذلك، كان المفروض أن يرفع العالم الحر لواء مبادئ الميثاق - قيم العدالة والديمقراطية والقانون الدولي - التي تشكل معايير حضارتنا.

إن التفجيرات الانتحارية تستخدم كذريعة لمهاجمة السلطة الفلسطينية رغم إدانة الرئيس عرفات العلنية والقاطعة لهذه الأعمال. ولا يمكن أن تعد السلطة الفلسطينية مسؤولة عن هذه الأعمال الانفرادية. والتجربة تثبت بوضوح أن أمن المدنيين الإسرائيليين لا يتعزز بالانتقام ولا بتدمير المؤسسات الفلسطينية.

وقد أصدرت اللجنة الرباعية بيانا قبل أيام يكرر المبادئ الأساسية للتسوية الشاملة. وهي تقترح جدولا زمنيا. وتطلب من إسرائيل رفع قبضتها الخانقة عن الاقتصاد الفلسطيني. ومن الواضح أنه لن يمكن تنفيذ خطة اللجنة الرباعية إلا إذا شاركت إسرائيل في عملية السلام.

إن بنغلاديش رحبت بمبادرة عقد مؤتمر سلام دولي. ونادت بعقده في تاريخ مبكر. ولكن وقف الإحساس باليأس والقنوط يتطلب وجود عملية، ويجب أن يكون هناك أمل في الأفق. ويجب أن نحرم المتطرفين من أن تكون لهم ذريعة. ويجب ألا نسمح بوجود فراغ. وكما أصررنا في مناسبات سابقة، يجب على مجلس الأمن أن ينظر مرة أخرى في اقتراح الأمين العام الرامي إلى إنشاء قوة دولية، والذي كانت تؤيده حجج لا تقبل الجدل.

ويجب البحث عن الإجابة في الأسباب الجذرية وليس بمحاولة تغليب قانون الأقوى. فممارسة هذا القانون تسفر عن نشوب الحروب بين الدول وسفك الدماء وإنكار جميع المعايير الحضارية. وينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ الإجراءات اللازمة لمنع فرض هذا القانون.

وحسم هذا الصراع سيتطلب الشجاعة - شجاعة للاعتراف بالحقيقة وشجاعة للدفاع عنها، شجاعة لمواجهة ما تتطلبه العدالة وشجاعة للدفاع عن مبادئ هذه المنظمة. والطريق إلى تحقيق العدالة والسلام قد رسم في قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٨). ويمكن أن تكون البداية المفيدة هي تنفيذ قراري مجلس الأمن نفسه ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢).

إن بيغوم [السيدة] خالدة ضياء، رئيسة وزراء بنغلاديش، قد شجبت الهجوم الإسرائيلي على المقر الفلسطيني في رام الله وأعربت عن قلقها العميق إزاء أمن الرئيس عرفات وسلامته. وذكرت أيضا أن إسرائيل ستكون المسؤولة الوحيدة إن أصيب القادة الفلسطينيون بأي ضرر.

ولا بد لمجلس الأمن من ضمان انصياع إسرائيل لقراراته وسحبها لقواها من الأراضي الفلسطينية وإنهاء عدوانها على شعب فلسطين. وينبغي لمجلس الأمن أن يتصرف. ويجب أن يتصرف للوفاء بمسؤوليته بموجب الميثاق. ويجب أن يتصرف لينقذ شعب فلسطين من حرب مستمرة تشن ضد شعب. ويجب أن يتصرف حفاظا على مصداقيته وسلطته الأدبية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعتزم أن أعطي الكلمة لمتكلم آخر قبل تعليق هذه الجلسة. والمتكلمة التالية على قائمتي ممثلة جنوب أفريقيا. وأدعوها إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة ندهلوفو (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية): أثناء الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، ظل المتكلمون واحدا تلو الآخر يشددون على ضرورة الامتثال الكامل وغير المشروط لقرارات مجلس الأمن. وقام أيضا وزراء خارجية ١١٥ دولة عضوا في حركة عدم الانحياز بمطالبة جميع الدول أن تمتثل لقرارات مجلس الأمن. وذكروا أنه إن لم يجر إنفاذ قرارات مجلس الأمن. فستتهدد مشروعية ومصداقية الأمم المتحدة نفسها. وفضلا عن ذلك، طالبوا بمعالجة حالات الصراع على نحو متعدد الأطراف من خلال الأمم المتحدة.

ونجتمع اليوم هنا للرد على الهجوم العسكري الإسرائيلي على مقر السلطة الفلسطينية في رام الله. وهذه هي نفس القوة العسكرية الإسرائيلية التي أمرها مجلس الأمن بالانسحاب قبل تسعة أشهر. ولم تمتثل إسرائيل بعد لقرارات مجلس الأمن التي تطالبها بسحب قواها من المدن والبلدات الفلسطينية.

إن حياة الرئيس عرفات، القائد المنتخب للشعب الفلسطيني، تتعرض للتهديد. ومرة أخرى تدير الحكومة الإسرائيلية أذنا صماء لإدانة الرئيس عرفات للهجمات ضد إسرائيل؛ ولاعتباره هذه الهجمات غير مقبولة أخلاقيا وتفضي إلى نتائج عكسية بالنسبة للقضية الفلسطينية. ويبدو أن هناك اندفاعا أعمى صوب العنف والانتقام يتغلب على منطق الحوار والسلام. ويلقى المزيد من المدنيين حتفهم على نحو مستمر. وإننا ندين بلا تحفظ قتل المدنيين، سواء كانوا إسرائيليين أم فلسطينيين.

إن الإحساس باليأس والإحباط وانعدام الأمل في الشرق الأوسط مبعثه الاحتلال وعدم رد أي أراض مقابل السلام. كما هو مطلوب بمقتضى قرارات مجلس الأمن. وقد تجاهلت إسرائيل قرارات كل من مجلس الأمن والجمعية العامة لفترة أطول مما يجب. ولا تزال إسرائيل تحتل الأراضي الفلسطينية احتلالا غير مشروع. ولا يزال التوسع جارٍ في المستوطنات بسرعة تثير القلق. ولا تزال عمليات الإعدام بدون محاكمة والاعتقالات التعسفية وتدمير المنازل والمزارع والمؤسسات التي يملكها الأفراد مستمرة دون هوادة. وتنتهك إسرائيل بانتظام حتى أبسط أحكام القانون الإنساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة، ولم تسحب قواقما بعد كما يقتضي قرارا مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) وقرار الدورة الاستثنائية للجمعية العامة دإط-١٠/١١. وتستمر إسرائيل كذلك في احتلالها غير المشروع للأراضي السورية واللبنانية وفي انتهاكها لسيادة لبنان وسلامة أراضيه.

ومشروع القرار الذي يجري تعميمه يرمي إلى معالجة المتطلبات الأساسية لاستئناف عملية سياسية مفيدة من شأنها أن تؤدي إلى حل شامل لأزمة الشرق الأوسط. وهو يتماشى مع خطة السلام العربية ومع توصيات اللجنة الرباعية. ولكي يتحقق أي سلام دائم في الشرق الأوسط، ينبغي للقوات العسكرية الإسرائيلية أن تنسحب فورا إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ويجب أن توقف فورا جميع أعمال العنف، بما في ذلك الأعمال العسكرية والتدمير وأعمال الرعب.

إننا نناشد مجلس الأمن أن يعتمد هذا القرار فورا. وكما أوضح وزراء حركة عدم الانحياز، فإن مجلس الأمن يجب أن يضمن تنفيذ كل قراراته. وإلا فإن مصداقيته ستقوض.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): إن قصر بيان جنوب أفريقيا يسمح لي بإعطاء الكلمة لمتحدثين آخرين. وأعطي الكلمة الآن للمتحدث التالي على القائمة وهو السيد ممثل الأردن، الذي أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

الأمير رعد بن زيد الحسين (الأردن) (تكلم بالعربية): أود بداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي، متمنيا لكم التوفيق والنجاح في رئاستكم. ولا يفوتني أن أشكر سلفكم السيد نغروبونتي سفير الولايات المتحدة الأمريكية على الجهود التي بذلها في رئاسة المجلس خلال الشهر الماضي.

إنه من المؤسف أن نجتمع هنا للبحث من جديد في الممارسات الإسرائيلية بحق السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، والتي ما زالت مستمرة منذ اجتماعنا الأخير في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٢، حيث أن إسرائيل ما زالت تحاول إخضاع السلطة الفلسطينية وتمارس كل أشكال العنف ضد الشعب الفلسطيني من القتل والحصار، والإغلاق، وتفرض حظر التجول المتعسف عليه، منذ أن قامت بإعادة احتلال الأراضي الفلسطينية في شهر أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠.

وحيث أننا نرحب بالتقدم الذي تم إحرازه خلال الأسابيع الماضية وندعمه وخاصة اتفاق غزة - بيت لحم الأخير، وإذ كنا نتطلع بأمل إلى حالة الهدوء التي سادت

وساهمت في إحراز مثل هذا التقدم في ظل الجهود الدولية الرامية إلى إعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح. وفي الوقت الذي ندعو فيه جميع الأطراف إلى الالتزام بنتائج اجتماعات اللجنة الرباعية التي عُقدت في نيويورك قبل أيام، والمتمثلة في الخروج بملامح خطة عمل وجدول زمني محددين لتحقيق الرؤية الأمريكية المتعلقة بإقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧ وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكل الأراضي الفلسطينية والعربية، فإننا ندين بشدة جميع العمليات التي تقوم بها إسرائيل بغية تقويض العملية السياسية وتصعيد الأوضاع على الأرض، وخاصة العمليات العسكرية الأخيرة ضد مقر الرئيس ياسر عرفات والقيادة الفلسطينية. كما أود أن أؤكد على موقف بلادي الذي يدين كل أشكال العمليات الانتحارية ضد المدنيين الإسرائيليين، والتي تتخذها بعض الجماعات وسيلة لإعاقة الجهود الدولية الهادفة إلى إعادة إحياء عملية السلام، حيث نرى أن هذه العمليات ليست موجهة ضد المدنيين الإسرائيليين فحسب، بل ضد جميع شعوب المنطقة التي تريد العيش في أمن وسلام عادل وشامل.

كما نود التأكيد مجددا على أن الممارسات الإسرائيلية والحصار الذي تفرضه على السلطة الفلسطينية أمور قد أضعفت قدرة الجانب الفلسطيني على القيام بمسؤولياته. وعليه، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى تمكين السلطة الفلسطينية من إعادة بناء مؤسساتها الأمنية للقيام بمهامها على هذا الصعيد.

إننا ندعو جميع الأطراف المعنية إلى تهدئة التصعيد، وممارسة ضبط النفس، وتحمل المسؤولية تجاه الجهود المبذولة من قبل اللجنة الرباعية والدول العربية الشقيقة لإعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح على أساس مرجعيات مدريد وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ومبادرة السلام العربية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتحدث التالي على القائمة هو ممثل تركيا، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بامير (تركيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن وذلك في فترة حرجة جدا، وبوصفكم ممثلا لجارتنا وصديقتنا القريبة، بلغاريا، فإننا نأمل لكم النجاح في جهودكم. كما نشكر ممثل الولايات المتحدة السفير نغروبنتي، الذي ترأس المجلس خلال شهر آب/أغسطس.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به السيد ممثل الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي. ونحن نؤيد أيضا البيان البليغ الذي أدلى به صباح اليوم السيد كوفي عنان. إن حكمة كلماته ينبغي أن تلهمنا جميعا.

لقد اجتمعنا بعد فترة هدوء نسبي دامت لمدة ستة أسابيع في إسرائيل، وهذه الفترة قد تم قطعها بعملين همجيين من العمليات الانتحارية بالقنابل في الأسبوع الماضي في أم الفحم وفي تل أبيب وبزرع قنبلة في مدرسة فلسطينية في الخليل. ونقدم تعازينا لأسر الضحايا المنكوبة. ويؤسفنا أن نلاحظ أن التوتر في الشرق الأوسط يتزايد وأن الحالة في الأراضي الفلسطينية تسوء بينما يستمر الحصار المفروض على مقر رئيس السلطة الفلسطينية. كل ذلك يذكرنا بالأيام اليائسة لدورة العنف المفرغة.

إن تركيا تدين دون لبس كل أعمال الإرهاب والعنف. ونعيد التأكيد على موقفنا الثابت وهو أنه لا يمكن لأي عمل من هذه الأعمال أن يوجد له مبرر. فالعنف والإرهاب يقودان بالدول إلى الظلام والبؤس ولا يمكن إلا أن يقتلا آمال الأجيال المقبلة. فمكافحة الإرهاب ليست

فقط حقا سياديا للدول لكنها أيضا التزام معنوي يقع على عاتق كل أعضاء المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، نرحب بالنداء الذي توجه به الرئيس عرفات للشعب الفلسطيني وللأطراف الأخرى لوقف كل هجمات العنف داخل إسرائيل.

وتعرب تركيا عن أسفها الشديد إزاء العمليات الانتحارية بالقنابل التي تتنافى مع الأخلاق والتي تستهدف المدنيين وتستنكر حقيقة أن إسرائيل لجأت مرة أخرى لاستخدام تدابير عسكرية سيئة للغاية في المدن الفلسطينية، وخاصة في رام الله. وإننا نشعر بالقلق إزاء الأعمال الإسرائيلية داخل وحول المقاطعة، مقر الرئيس عرفات، الزعيم المنتخب للشعب الفلسطيني. وهنا، نطالب الحكومة الإسرائيلية بوضع حد فوري لإعادة الاحتلال. ونحث الحكومة الإسرائيلية على وقف التدمير في المدن الفلسطينية، الذي يؤدي إلى تدهور الأوضاع الإنسانية المضطربة والفظيعة للسكان المدنيين الفلسطينيين. وفي الواقع، أن اتخاذ إسرائيل موقفا أكثر مساعفة باتجاه نظرائها الفلسطينيين سوف يساعد في تحسين الآفاق السياسية.

وفي هذا المجال، نناشد القيادة الإسرائيلية التفكير في العواقب الممكنة لعزل السيد عرفات على الإصلاحات الفلسطينية الجارية بوجه خاص وعلى عملية السلم الهشة بوجه عام.

إن زيادة التوتر في خضم الحصار، والعمليات الانتحارية بالقنابل والاحتجاجات في الشوارع قد أضرت بآمال وقف أعمال العنف التي استمرت لمدة سنتين، والتي حصدت حياة الكثير من الأبرياء، معظمهم فلسطينيون. ونأمل ألا يعطى معارضو السلام الدائم في الشرق الأوسط فرصة أخرى في عرقلة الجهود الحثيثة للمجتمع الدولي نحو تحقيق تسوية نهائية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس الرؤية المشتركة في قيام دولتين، إسرائيل، ودولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة وديمقراطية، تعيشان جنبا إلى جنب في سلم وأمن.

تؤيد تركيا جميع الجهود المبذولة، بما في ذلك جهود اللجنة الرباعية، نحن تحقيق هذا الهدف وحيث أن الميسر الإقليمي على استعداد لتقديم المساعدة كيفما تقضيها الظروف. وأخيرا نشجع جميع الأطراف على استئناف مسؤولياتها للسعي إلى تحقيق تسوية عادلة وشاملة للصراع ارتكازا على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) بما في ذلك مرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ جميع الاتفاقات القائمة بين الطرفين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل تركيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٥.